تسهيل

مقدمة صحيح مسلم

مع

الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه

قدّم له

فضيلة الشيخ المحدث الكبير العلامة محمد يوسف البنوري رحمه الله

فضيلة الشيخ مولانا محمد ادريس الميرتي الأنصاري رحمه الله

إعداد وترتيب

محمّد أنور البدخشاني

شيخ الحديث بجامعة العلوم الإسلامية

علّامه يوسف بنوري تاؤن كراتشي

Banuri
بنوری

www.islaminsight.org

تسهيل

مقدمة صحيح مسلم

مع

الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه

قدّم له

فضيلة الشيخ المحدث الكبير العلامة محمد يوسف البنوري رحمه الله

فضيلة الشيخ مولانا محمد إدريس الميرتي الأنصاري رحمه الله

إعداد وترتيب

محمد أنور البدخشاني

شيخ الحديث بجامعة العلوم الإسلامية

علامه يوسف بنوري تاؤن كراتشي

Banuri

بنوری

الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ

الإخراج الفنّي .... محمد أنس أنور

إعداد الغلاف وترتيبه................أبو الكيّس ذو القرنين

الناشر :

بيت العلم

عمارة " مدينه طه" ـ رقم الشقة :6-B-G

رقم العمارة 538/13 جهانگير روڈ كراتشي ـ باكستان

رقم الهاتف : 427154 - 7216488

ويطلب أيضا من :

إدارة القرآن والعلوم الإسلامية.............. گاردن ايست لسبيله كراتشي

بيت العلم....................عمارة مدينه طه جهانگير رود ـ كراتشي

مكتبة دار الإيمان........................ السمانية المدينة المنوّرة

إسلامي كتب خانه......................... علامة بنوري تاؤن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّه عدد ماخلق في السموات والأرض ، وعدد ماهو خالق إلى الأبد، وعدد معلوماته، وأصلي وأسلّم على عبده ورسوله الذى أخرج العالم من الظلمات الى النور ، وعلى آله وأصحابه الذين هم أصحاب القلوب الصّافية والعلوم الوافية .

امّا بعد : فهذه تصحيح وتجديد وتزييدلما جمعته سابقًا(قبل عشرين سنة)حول الإمام مسلمؒ وصحيحه ومقدمته ومنهجه فيهما،وتسهيل مقدمته،مع تلخيص وتعيين الرّجال الضعفاء والمجروحين الذين بحث عنهم الإمام مسلمؒ في المقدمة وجهد مقلٍّ لتقريب وتيسير بحث المعنعن بوضع العناوين وتقسيم العبارات الطويلة الصّعبة إلى الجمل الموجزة السّهلة حسب ما ذكره الأبّي في شرحه على صحيح مسلم،ثم تذييل البحث بآراء جهابذة المحدّثين حول اتصال المعنعن وشرطه .

فالآن أقدّم تلك المجموعة مرّة ثانية أمام الدّارسين رجاءً للفائدة وأداءً للأمانة، وطمعًا في الأجرالعائدة . واللّه ولي الأمور كلّها .

وكتبه

محمد أنورالبدخشاني

في ١٦/١٢/١٤٢٠هـ

٢٣/٣/٢٠٠٠م

الإمام مسلم وصحيحه ومنهجه فيه

١ـ اسمه ونسبه : هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيرى النيسابورى ، المولود فى سنة ٢٠٤ للهجرة على الأصح ، فهو قشيرى ، أى منسوب الى قبيلة من العرب خالصة فى العربية ومعروفة ، سميّت باسم جدّها قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعصة ، لاقشير بن حرب (بطن من سليم) ونيسابورى وطنا ، وكان نيسابور آنذك مركزا للعلم والعلماء ، وتخرج منها أئمة لايحصون من الفقهاء والمحدثين واللغويين والأدباء .

ونيسابورتقع بين مشهد وهراة (وهى الآن تحة السيطرة الإيرانية) وهى من أعظم مدن خراسان وأشهرها وأكثرها أئمة من أصحاب العلوم المختلفة ، قال الحافظ عبد القادر الرهاوى : أمّهات مدائن خراسان أربع : نيسابور، ومرو (هما فى إيران) وبلخ، وهراة (هما فى افغانستان) وقد قيل : إن العلم شجرة جذورها فى مكة والمدينة ، ونقل ورقها الى العراق وثمرها الى خراسان.

وفتح نيسابور أيّام عمر رضى اللّه عنه على يد القائد التميمى الأحنف بن قيس .

٢ ـ نشئته وأسرته : نشاء الامام مسلم فى بيت علم وجاه، وكان والده مشغولاً بتربية الناس وتعليمهم ، قال تلميذ الامام مسلم (محمد بن عبد

الوهاب الفراء المتوفى ٢٧٢هـ) وكان أبوه (الحجاج بن مسلم) من مشيخة أبي رضي الله عنه، ولاشك أن نفع والده في التعليم والتوجيه قد عمّ أهل بيته ، فهم أولى الناس بخيره ، فكان لوالده أثر عليه ، ودافع له نحو طلب العلم والتزام حلقات التعليم ، إذ كان من عادة ذلك العصر أن يبعث الآباء بأبنائهم إلى الكتّاب لتعلّم القرآن الكريم وحفظه وما يلزم من ذلك من علوم اللغة العربية، ولايظنّ بالامام مسلم أن يشذّ عن ذلك المنهج .

٣ـ مهنته : كان يعيش الإمام مسلم من كسب يده ، فكان له متجر. بـ(خان محمش) يبيع فيه البزّ ، قال محمد بن عبدالوهاب (تلميذه) : وكان مسلم رحمه الله بزّازًا ، فهو صاحب تجارة ، ولم تقتصر مهنته على بيع البزّ ، بل كانت له أملاك وضياع وثروة (بموضع يقال له "استواء" كورة من نواحي نيسابور) .

٤ ـ شمائله: كان رحمه الله عالي الهمّة ، كثير النشاط، ذاصبر في الطلب والتحصيل ، وليس أكثر دليل على ذلك من كثرة رحلاته وتطوافه في البلدان الإسلامية لأخذ الحديث والعلم .

وكان رحمه الله تعالى كثير الإحسان إلى الناس حتى نعت بـ (محسن نيسابور) وساعده على ذلك أملاكه وضياعه وتجارته ، وفي "بستان المحدثين" للشيخ عبدالعزيزالدهلوى أنه ما اغتاب أحدا في حياته ولاضرب ولاشتم، وبالجملة فان مناقبه مشهورة وسيرته مشكورة وكان

إماما ثقة ، جليل القدر من كبار العلماء يتسم بالورع والعبادة والعلم الواسع والاحتياط لدينه ، ولذلك عظم فى أعين الناس وعلت منزلته ، وكان الى جانب ذلك شجاعا صدوقا وفيًا ، يقف الى جانب الحق وأهله فى الشدائد والملمّات . كما أنه وقف الى جانب الإمام البخارى - فيماوقع بينه وبين شيخه الذهلى - ينصرالإمام البخارى ويؤازره ، ويذود عنه متحديا فى ذلك الموقف العظيم أمام خصوم البخارى ، ولم يبال بما لهم من نفوذ وقوّة وسلطان ، ومن نموذج موقفه العظيم ، أنه كان يوما فى مجلس محمد بن يحي الذهلى فقال الذهلى فى آخر مجلسه : ألامن قال باللفظ (بكون لفظ القرآن مخلوقا) فلايحل له أن يحضر مجلسنا ، فأخذ مسلم ردائه فوق عمامته وقام على رؤوس الناس وخرج من مجلسه ، وجمع كل ما كان كتب من الذهلى وبعث بها على ظهر حمّال الى باب محمد بن يحي ، فاستحكمت به الوحشة ، فتخلّف مسلم عنه وعن زيارته.[١]

٥ ـ وفاته : توفى الإمام مسلم رحمه اللّه تعالى عشية يوم الأحد الخامس والعشرين من رجب سنة إحدى وستين ومئتين للهجرة ، وعمره خمس وخمسون سنة على الأصح من أقوال أهل العلم ، ودفن يوم الأثنين فى رأس ميدان زياد بـ(نصر آباد) ظاهر نيسابور ـ ونقل فى سبب وفاته ـ عن تلميذه أحمد بن سلمة أنه قال : عقد لأبى الحسين مسلم بن الحجاج مجلس

(١) (تاريخ بغداد ١٣ : ١٠١) .

للمذاكرة فذكر له حديث لم يعرفه ، فانصرف الى منزله وأوقد السّراج وقال لمن في الدار : لايدخلنّ عليّ أحد منكم هذ البيت ،فقيل له: أهديت لنا سلّة من التمر فقال قدّموها اليّ فقدّموها ، فكان يتصفّح عن الحديث ويأخذ تمرة تمرة ، فأصبح وقد فنى التمر ووجد الحديث ، قال الحاكم : زادنى الثقة من اصحابنا أنّه منها مرض ومات. (١)

٦ ـ **أول طلبه للحديث** : وقد أقبل الإمام مسلم على سماع الحديث وحفظه وطلبه منذ صغره ، وهذ الإمام الذهبى يقول : وأوّل سماع مسلم سنة ثماني عشرة ومئتين ، وكان عمره آنذك اثنتى عشرة سنة ، واوّل من سمع الإمام مسلم منه فى هذه السنة هو يحي بن يحي بن بكير المتوفى سنة ٢٢٦هـ كما أنه سمع ب (نيسابور) من إسحاق بن راهويه المتوفى سنة ٢٣٨هـ وقتيبة بن سعيد المتوفى سنة ٢٤٠هـ .

٧ ـ رحلاته : ثمّ ابتدأت رحلات الإمام مسلم بالحجاز ، وكانت تلك الرّحلات في أوّل شبابه إذ كان عمره حينئذ أربعة عشر عاما (فى سنة عشرين ومئتين من الهجرة) وكانت هذه الرحلة لأداء فريضة الحج ، ولكن استطاع فى خلال تلك الرّحلة أن يحصّل من لقاء الشيوخ والأساتذة اسنادًا عاليًا ، قال غير واحد من مترجميه : "وسمع بالحرمين " أى مكة والمدينة ،ثم فصّل ذلك الذهبى والنووى فقالا: (وسمع) بالحجاز سعيد بن منصور وأبا

(١) صيانة صحيح مسلم (٦٥و٦٦) .

مصعب الزهرى وغيرهما ، وسمع بالمدينة اسماعيل بن أبى أويس المتوفى سنة ٢٢٦هـ وبمكة من القعنبى المتوفى ٢٢١هـ فهو أكبر شيخ له ، وكان سماعه من سعيد بن منصور أيضا بمكّة .

٨ ـ رحلته إلى العراق والبصرة : رحل الإمام مسلم إلى العراق وطاف على أشهر مراكزها الحديثية مثل البصرة ، وسمع بها من القعنبى ، ولعلّ سماعه هذا كان أثناء سفره الى الحج أو حين عودته عنه ، وسمع بالعراق من عبيد اللّه بن عمربن ميسرة القوارى البصرى المتوفى سنة ٢٣٥هـ، وخلف بن هشام البزّار المقرئ البغدادى (المتوفى سنة ٢٢٩هـ) وسريج بن يونس المروزى (المتوفى سنة ٢٣٥هـ) وسعيد بن محمد بن سعيد الجرمى (المتوفى ٢٣٠هـ) وغيرهم من المشايخ .

فقد ذكر جماعة فى ترجمة أحمد بن سلمة: (المتوفى سنة ٢٨٦هـ) أنه كان رفيق مسلم فى الرّحلة إلى بلخ وإلى البصرة ، وهذا مشعر بأنه خصّ البصرة بالرّحلة ولايبعد هذا؛ فإنه ارتحل قبل الثلاثين ومئتين ٢٣٠هـ بعد سنوات من حجه رحلة واسعة إلى البلاد الإسلامية ، فتكون العراق فى ضمن تلك البلاد ، وسمع بها من على بن نصر الجهضمى .

قال الحاكم (فى تاريخ نيسابور) : قال أحمد بن سلمة كنت أنا ومسلم عند على بن نصر الجهضمى فقال مسلم : لاأعلم اليوم أحدا أعلم بحديث أهل البصرة من على بن نصر ، قال أحمد: فقلت لعلى بن نصر : (هل

تعرف ؟ وذكر له حديث "كان يعجبه (صلى الله عليه وسلم) إذا خرج لحاجته أن يسمع يا راشد يا نجيح " فتعجّب نصر، فقال له مسلم : إن محمد بن رافع (راوى هذا الحديث) ثقة مأمون صحيح الكتاب.[١]

٩- رحلته إلى بلخ : رحل إليها بصحبة رفيقه وتلميذه أحمد بن سلمة ، كما أنه كانت هذه الرحلة إلى قتيبة بن سعيد (م ٢٤٠هـ) قال الخطيب البغدادى في ترجمة احمد بن سلمة : رافق مسلم بن الحجاج فى رحلته إلى قتيبة بن سعيد ، وفى رحلته الثانية إلى البصرة.[٢]

١٠- رحلته إلى بغداد : وقدم بغداد غير مرّة ، فقد سمع بها من كبار المحدثين ، مثل الإمام أحمد بن حنبل (المتوفى سنة ٢٤١هـ) وخالد بن خدّاش المتوفى سنة ٢٢٣هـ ، وأحمد بن منيع المتوفي سنة ٢٤٤هـ وغيرهم ، وأخذ عنه فى هذه الرحلة يحي بن صاعد (المتوفى ٣١٨هـ) ومحمد بن مخلد .(المتوفى سنة ٣٣١هـ)

١١- رحلته إلى الكوفة : وبعدما قدم الكوفة سمع بها من أحمد بن يونس المتوفى سنة ٢٢٧هـ وجماعة ، وذكر ابن الحوزى أنه سمع بها من عمر بن حفص بن غياث. (المتوفى سنة ٢٢٢هـ)

١٢- رحلته إلى الرّى : دخلها أكثر من مرّة ، وسمع بها من محمد

---

(١) النكت الظراف ١: ١٨١ و ١٨٢.

(٢) تاريخ بغداد ٤: ١٨٦) .

بن مهران الجمّال المتوفى سنة ٢٣٩هـ وأبى غسان محمد بن عمر وزُنَيجان المتوفى ٢٤٠هـ ،وكان هذا قبل سنة أربعين ومئتين ، ودخلها بعد الفراغ عن تاليف صحيحه فى سنة ٢٥٠ ، وفى هذه الرّحلة الثانية ومابعدها لقى أبا زرعة وأبا حاتم ، وأخذ عنه ابن أبى حاتم .

١٣ ـ رحلته إلى مصر : دخل الإمام مسلمٌ مصر وسمع بها من حرملة بن يحي (المتوفى سنة ٢٤٤هـ) وعمرو بن سوّاد (المتوفى سنة٢٤٥هـ)وعيسى بن رمح بن حمّاد التجيبى المتوفى سنة ٢٤٨هـ ومحمدبن رمح بن المهاجر المتوفى سنة ٢٤٢هـ .

١٤ ـ رحلته إلى الشام : لاشك أنّه رحل إلى الشام، ولكنّه غيرمعلوم لنا هل رحل طالبا وآخذا أو رحل معلّما ومحدّثا ؟ يعنى هل أخذ عن محدّثى الشام أو حدّثهم وأعطاهم؟ والروايات فيه مختلفة .

١٥ـ متى بدأالامام مسلم تاليف صحيحه

بدأ فى نيسابور سنة ٢٣٥هـ تاليف صحيحه في حياة كثير من مشايخه ،فاستغرق تاليف هذا الكتاب العظيم خمس عشرة سنة، وقال الإمام النووى : استغرق ست عشرة سنة [١]ولكن تلميذه أحمد بن سلمة رجّح الأول فان صاحب البيت ادرى بمافيه ، فانه قال: كنت مع مسلم فى تاليف

(١) وهى المدة التى أكمل فيها الإمام البخارى تاليف صحيحه .

"صحيحه " خمس عشرةسنة (١) وبدأ فى تاليف الصحيح وعمره آنذك تسع وعشرون سنة ، وفرغ عن تاليفه فى سنة ٢٥٠هـ وعمره اربع وأربعون سنة ، وما قاله إبراهيم بن محمد بن سفيان : فرغ لنا مسلم من قرأة الكتاب (صحيح مسلم) فى شهر رمضان سنة سبع وخمسين ومئتين ، فهو تاريخ سماعه "الصحيح " من مؤلفه الإمام فى هذه السنة ٢٥٧هـ ، وليس هو بتاريخ فراغ التاليف لما قدمنا عن أحمدبن سلمة وهوالصاحب المرافق للإمام مسلم . (٢)

١٦ـ منهج الإمام مسلمؒ فى "صحيحه "

وقد أشار الإمام مسلمؒ فى مقدمة "صحيحه " وفى صلب الصحيح ، وفى كلام له خارج المقدمة والصحيح إلى منهجه، واستنبط العلماء سمات أخرى لمنهجه لم ينص عليها، وانما دلّ صنيعه أنه قصدها ، ونلّخص سمات منهجه فيما يلى :

أوّلا : لم يستوعب الإمام مسلمَ كل الأحاديث الصحيحة فى كتابه وقد صرّح الإمام مسلم بهذا فى "صحيحه" (كتاب الصلوٰة)، فانه لمّا ساله أبوبكر ابن اخت أبى النضر عن حديث أبى هريرةؓ " واذا قرأ فأنصتوا" قال الامام مسلم " هوعندى صحيح " فقال أبو بكر : لم لم تضعه ههنا ؟ (فى الصحيح)فقال مسلم: ليس كل شئ عندى صحيح وضعته ههنا ، وقال مسلم

---

(١) طبقات علماء الحديث ٢ : ٢٨٨ وتذكرة الحفاظ ٥٨٩ والسير للذهبى ١٢: ٥٦٦ .

(٢) صيانة صحيح مسلم (١٠٤)

لابن وارة: إنما أخرجت هذ الكتاب وقلت : هو صحاح، ولم أقل : إن ما لم أخرجه من الحديث فى هذ الكتاب ضعيف ، ولكنّى إنما أخرجت هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعا عندى وعند من يكتبه عنى،فلا يرتاب فى صحتها، ولم أقل إن ماسواه ضعيف.[١]

ثانيا : أنه انتخبه من مجموعة كبيرة كما ذكرنا قوله : "صنّفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مئه ألف حديث مسموعة" حتى صرّح الإمام البخارىؒ أيضا بذلك بقوله : ما أدخلت فى كتابى الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح لحال الطوٰل.[٢]

ثالثا: أن التلخيص وعدم الاستيعاب والاكتفاء بالصحيح القليل أولى بالعامة من ازدياد السّقيم وجمع المكررات ، وانما تكون المنفعة القليلة في الاستكثار وجميع المكررات لخاصة من النّاس من اصحاب التيقظ وأولى العلم باسباب ضعف الحديث وعلله .

وصرّح الإمام بكل هذا فى مقدمته للصحيح ويفهم من مجموعه (مجموع كلامه) أن خيرالمناهج الحديثية هو منهج الاهتمام بالصحيح القليل ونقده، والاكتفاء به، والإعراض عن تطويل لاطائل تحته ولاجدوى فوقه.

---

(١) أسامى الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين (٢- ٢٧٧)

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٥ و١٦ .

رابعا : أنه لم يضع الأحاديث فى " صحيحه " حرصا وكيفما أتفق ، بل كان له منهج خاص في رواتها ، والإعتناء بمتونها وألفاظها،والتوّجه إلى اختلاف عباراتها،والإهتمام باختلاف طرقها، ولذا قال فى جواب أبى بكر بن اخت أبي النضر : ليس كل شئ عندى صحيح وضعته ههنا ، وانما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه [١] والمراد بمن أجمعوا ائمة الحديث فى عصره وهم أبو زرعة والبخارىؒ والذهلىؒ وبقية شيوخه ، فحديث أبى هريرةؓ(فى القرأةخلف الامام) لم يخرجه لعدم الإجماع عليه ، وامّا حديث أبى موسى الذى فيه " وإذا قرأ فأنصتوا " فمجمع عليه ، فلذا أخرجه .

١٧ـ ثناء العلماء عليه

وأجمعوا على جلالة قدره وإمامته وورعه وعلو مرتبته وحذقه فى هذه الصنعة وتقدمه فيها ، ومن أكبر الدلائل على جلالته وإمامته وحذقه قعوده فى علوم الحديث واضطلاعه منها وتفنّنه فيها وكتابه "الصحيح" الذى لم يوجد مثله في كتاب قبله ولابعده من حسن الترتيب وتلخيص طرق الحديث واستيعابها بغير زيادة ولانقصان ومن الاحتراز عن التطويل بلاطائل، وتنبيهه على ما فى الفاظ الرواة من اختلاف فى متن أو اسناد ولو فى حرف ، واعتنائه بالتنبيه على الروايات المصرّحة بسماع المدلّسين ،وغير ذلك من المحاسن التى هى معروفة فى كتابه، وعلى الجملة فلانظير لكتابه فى هذه

(١) صحيح مسلم ١ : ٣٠٤ طبعة بيروت .

الدقائق وصنعة الإسناد وجودة الترتيب وسلاسة الأسلوب ، فهو أحد أعلام أئمة هذا الشأن وكبار المبرّزين فيه، وأهل الحفظ والإتقان ، والرّحالين فى طلبه الى أئمة الأقطار والبلدان.

فقد حكى القاضى أبو الفضل عياض الإجماع على إمامته وتقديمه وصحة حديثه ، وتميّزه وثقته وقبول كتابه .

(٢) وكان أبو زرعة وأبو حاتم يقدّمانه على مشايخ عصرهما .

(٣) وقال أبوعلى الحسن بن على النيسابورى : ما تحت أديم السمآء أصحّ من كتاب مسلم .

(٤) وقال أبو مروان الطّيبى : كان من شيوخى من يفضّل كتاب مسلم على كتاب البخارىّ .

(٥) وقال مسلم بن قاسم فى تاريخه : مسلم جليل القدر ثقة من أئمة الحديث ، وذكر كتابه الصحيح فقال : لم يضع أحد مثله.

(٦) وقال أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان راوى الصحيح عن الإمام مسلم قال مسلم : ليس كل الصحيح وضعت هنا ، إنما وضعت ما أجمعوا عليه ،

وقال الإمام مسلم فى مرتبة كتابه هذا : لو أن أهل الحديث يكتبون الحديث مئتى سنة فمدارهم على هذا المسند ، ولقد عرضت كتابى هذا على أبى زرعة فكل ما أشار الىّ أن له علة تركته ، وما قال: هو صحيح ليس له علة

أخرجته ، هذا مع أن الكتاب أحسن الكتب مساقا وأكملها سياقا ، وأقلها تكرارا ، وأتقنها اعتبارًا ، وأيسر للحفظ ، وأسرع للضبط .

١٨ـ عدد شيوخ الإمام في صحيحه وغيره

إن الدارس لحياة الإمام مسلم رحمه الله يجدها حلقة متصلة من التعلّم والتعليم والدّراسة والتدريس ، وقد تلّقى العلم عن شيوخ متفاوتي العلم والمرتبة ، ومختلفي الأسلوب والمنهج ،وعاش طالبا للحديث في بيئات مختلفة ، وقد أخذ عن جماعة من الأئمة كما أخذ في بلده نيسابور عن يحي بن يحي بن بكير التميمي، وإسحاق بن راهويه، وقتيبة بن سعيد، وفي الحجاز عن سعيد بن منصور، (بمكة) وأبي مصعب الزهري (بالمدينة)، والقعبني (بمكة)، واسماعيل ابن أبي أويس (بالمدينة)، وسمع عن القعبني بالبصرة أيضا ، وكان رفيقه في رحلته إلى البصرة وبلخ أحمد بن سلمة تلميذه (المتوفى سنة ٢٨٦هـ)، وسمع بالبصرة على بن نصر الجهضمي وبالكوفة من احمد بن يونس وجماعة ، ويبلغ عدد شيوخه الذين أخذ عنهم في "الصحيح" إلى مئتين وعشرين أو تسعة عشر ، وعدد الذين يزعمون أنه أخذ عنهم وفي الحقيقة لم يأخذ عنهم شيئا يبلغ إلى سبعة عشر رجلا.

وعدد الذين يزعمون أنه أخذ عنهم في غير صحيحه يبلغ إلى ستة (٢٦) وعشرين رجلا ،وقد سافر بعد الحجاز والعراق إلى الشام ومصر والري وأخذ عن مشايخها.

١٩ـ عدم إخراج الإمام مسلم فى "صحيحه" عن الامام البخارىّ

وإنما لم يخرج الإمام مسلم عن االإمام البخارى فى "صحيحه" وهو من اجل شيوخه لوجوه :

(١) الرغبة فى علو الإسناد ، لأنّ مسلما شارك البخارى فى كثير من شيوخه ، فترك الرواية مخافة ط.ل السند.

(٢) والثانى : أن الإمام مسلما أراد أن يجتهد فى تميز الحديث الصحيح من الضعيف بنفسه ليكون على بصيرة وشرح صدر ، دون أن يكتفي بجهد الآخرين الذين شرطوا جمع الصحيح المجرد مثل الإمام البخارى وأمثالهم.

(٣) والثالث : أن ما وقع بين الإمام البخارى وبين الذهلى من الإختلاف فى لفظ القرآن أوقعه فى الشك فاحتاط ولم يأخذ عن البخارى فى صحيحه شيئا. (قاله الذهبى فى سيره)

٢٠ ـ ماروى الإمام مسلمّ عن عبد الله بن عبدالرحمن الدّارمى

ففى مقدمة "صحيحه" روى عنه ثلاثة أقوال بنفس سنده ومتنه : الأول عن طاوس ، والثانى: عن أبى اسحاق العزارى، والثالث: عن أبى نعيم ، وروى عنه فى صحيحه اثنى عشر حديثا بسنده ومتنه كما هو فى مسند ه وأخرج عنه ستة أحاديث مع اختلاف يسير فى المتن والسند ، وأخرج عنه ثمانية وأربعين حديثا مما ليس فى مسندالدّارمى ، فصار عدد مجموع ما

روى الإمام مسلم عن الدّارمى تسعة وستين .

٢١ـ عامّة تلاميذ الإمام مسلم

وذكر أبوعبيدة مشهور بن حسن آل سلمان فى كتابه المشهور "الامام مسلم ومنهجه فى الصحيح وأثره فى علم الحديث" عدد تلاميذه تسعة وثلاثين ، ثمّ قال : ليس المذكورون هم جميع تلاميذالإمام مسلم ، وانما هنالك جماعة آخرون ممن تتلمذوا عليه.(١)

وأنا أذكر أسماء أشهرهم بالإيجاز دون الإعجاز :

١ ـ إبراهيم بن إسحاق الصّيرفى المتوفى سنة ٣٠٣هـ .

٢ ـ إبراهيم بن أبى طالب محمد بن نوح بن عبد اللّه النيسابورى المتوفى سنة ٢٩٥هـ .

٣ ـ إبراهيم بن محمد بن سفيان أبو إسحاق راوى الصحيح عن الإما م مسلم والمتوفى سنة ٣٠٨هـ وكان من مشاهير تلاميذ مسلم ، ونقل عنه قوله: فرغ لنا مسلم من قرأة الكتاب فى شهر رمضان سنة ٢٥٧هـ .

٤ ـ أحمد بن حمدون بن أحمد بن عماره بن رستم أبو حامد الأعمشى ، المتوفى سنة ٣٢١هـ .

٥ ـ أحمد بن سلمة بن عبداللّه أبو الفضل النيسابورى تلميذ الإما م ورفيقه فى رحليته إلى البصرة وبلخ ، ومخاطبه فى مقدمة "ضحيحه "

(١) ١ : ٢٢٦ .

والطالب عنه أن يجمع له جملة من الأخبار المسندة الصحيحة ، وتوفى سنة ٢٨٦هـ .

٦ ـ أحمد بن على بن الحسن بن المغيرة القلانسى راوى الصحيح عن الإمام مسلم ، واشتهرت روايته عند المغاربة، ولم أعثر على تاريخ وفاته .

٧ ـ أحمد بن المبارك أبو عمرو المستملى النيسابور ، والمتوفى سنة ٢٨٤هـ .

٨ ـ أحمد بن محمد بن الحسن أبوحامد النيسابورى ، المولود سنة ٢٤٠هـ والمتوفى سنة ٣٢٥هـ .

٩ ـ أحمد بن نصر بن إبراهيم أبو عمرو النيسابورى المعروف بالخفّاف المتوفى سنه ٢٩٩هـ .

١٠ ـ حاتم بن أحمد بن محمود الكندى (أبو سعيد البخارى) لم أجد ترجمته، ولكن عدّه ابن عساكر والنووى والمّزى والذهبى والعجلونى فى تلاميذالإمام مسلم والرّاوين عنه .

١١ ـ الحسين بن محمد بن زياد القبّانى أبو على النيسابورى، وكان ملازما للبخارى فى إقامته بنيشابور، وروى عنه البخارى فى جامعه الصحيح، مات سنة ٢٨٩هـ .

١٢ ـ داود بن سليمان الكرمانى أبو محمد ، روى عن الإمام مسلم فى كتابه "الطبقات" ولم أظفر بتاريخ وفاته ، إلاّ أنّه كان فى سنة ٣٥٨هـ

حيًا ،حيث حدّث عنه فى هذه السنة عبد اللّه بن محمد بن محمد السّماسى.

١٣ ـ زكريا بن داود بن بكر النيسابورى المتوفى سنة ٢٨٦هـ.

١٤ ـ سعيد بن عمرو بن عمار الأزدى أبو عثمان البردعى المتوفى سنة ٢٩٢هـ .

وأكتفى بذكر اسماء هئولاء ووفياتهم وأحيل القارئ على تهذيب الكمال[١] للمزى وسير أعلام النبلاء[٢] للذهبى فى الاطلاع على من بقى من تلاميذ الإمام مسلم .

٢٢ـ أشهر تلاميذه وأكثرهم ذكرًا

ومن أكبر تلاميذه الإمام الترمذى صاحب الجامع المعروف أحد الكتب الستة المعتمدة ، (٢)وأبو حاتم الرّازى،(٣) وابنه عبد الرّحمن بن أبى حاتم صاحب كتاب الجرح والتعديل ،(٤) ومكّى بن عبدان راوى معظم كتبه ، (٥)وإبراهيم بن محمد بن سفيان راوى صحيحه ،(٦) وأحمد بن سلمة رفيق رحلتيه إلى البصرة وبلخ ، (٧)وسعيد بن عمرون البردعى ، (٨)وأبى أحمد بن على القلانسى .

٢٣ـ أشهر رواة الصحيح عنه

١ ـ أحمد بن سلمة النيشابورى المتوفى سنة ٢٨٦هـ.

---

(١) ٣/ق ١٣٢٥ .

(٢) ١٢ : ٥٦٢ .

٢ ـ احمد بن على القلانسى .

٣ ـ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان المتوفى سنة ٣٠٨هـ .

٢٤ ـ مؤلفات الإمام مسلم

١ ـ الأسامى والكنى فى الرجال.

٢ ـ التمييز فى الجرح والتعديل .

٣ ـ الجامع ذكره ابن حجر فى "تهذيب التهذيب".

٤ ـ الصحيح،وقد الذى نحن بصدد سيرة مصنّفه، وتسهيل مقدمته.

٥ ـ الطبقات مثل طبقات ابن سعد وأجود منه بمرّات، وقد طبع كتابه هذا فى جزئين بمطبعة دارالهجرة ـ بالدمام ـ

٦ ـ طبقات التابعين ذكره ابن الصلاح فى "الصيانة" .

٧ـطبقات الرّواة، ولكن هذه الثلاثةأسمائها مختلفة ومسمّاها واحد.

٨ ـ المسند الصحيح هو الصحيح الذى ذكرناه فى رقم '٤' فانه قديعبّر عنه باسم الصحيح وأخرى باسم المسند كما نقل عنه أقواله : ما وضعت شيئا فى هذا المسند إلاّ بحجة ، وكذلك قال : عرضت كتابى هذا "المسند" على أبي زرعة ، وأيضا قال : لو أن أهل الحديث يكتبون الحديث مئتى سنة فمدارهم على هذا المسند .

٩ ـ المفردات والوحدان طبع بهذاالاسم فى حيدرآباد بالهندسنة ١٣٢٥هـ .

١٠ ـ وكتب تاريخا كبيرا أكبر من تاريخ البخارى أو مثله ،وله ٢٣ كتابا آخر مفقودة [١](غير موجودة أو غير مطبوعة) فيصير مجموع مؤلفات الامام مسلم ثلاثا وثلاثين كتابا بين صغير وكبير ومختصر ومطول وموجز ومطنب.

٢٥ـ سوانح امام مسلم بقلم شاه عبد العزيز الدهلوى

مسلم بن حجاج قشيرى نيشابورى كه كنيت وى ابوالحسين ولقبش عساكر الدين بود ، موصوف يكى از كبراى اين فن است كه ابوزرعه رازى وابوحاتم به امامت وجلالت او گواهى داده اند ، واورا پيشواى اين گروه (محدثين) قرار داده اند ، وأبو حاتم رازى وديگر اجلّه آن عصر مثل ترمذى وابوبكر بن خزيمه ازوى روايات دارند ، واورا (امام مسلم را) مؤلفات بسيار است كه در همه آنها حق تحقيق وامعان را ادا كرده است، وخصوصا درين صحيح خود عجائب اين فن (حديث) را وديعت نهاده وبالخصوص.

(١) در سرد وگرد آورى اسانيد وحسن سياق متون ورع تام وتحرّى مالا كلام رابكار برده.

(٢) ودر روايت وتلخيص طرق مع الاختصار.

(٣) ودر ضبط انتشار (الفاظ منتشرة) بى نظير افتاده . لهذا

---

(١) راجع أسماء تلك الكتب فى كشف الظنون ومختصر تاريخ نيشابور.

حافظ ابو علی نیسابوری صحیح امام مسلم رابر دیگر تصانیف این علم (علم حدیث) ترجیح میداد ومیگفت "ما تحت ادیم السماء أصح من کتاب مسلم" وجماعه از علمای مغرب نیز به همین رفته اند (که کتاب مسلم صحیح ترین کتب حدیث است)؛ ودلیل شان این است که شرط مسلم آنست که هیچ حدیثی رادر صحیح خود نه می نویسد مگر آنکه (۱) لااقل دو تابعی آنرا ازدو صحابی روایت کرده باشند ،وهکذا فی جمیع الطبقات من تبع التابعین ومن دونهم تاآنکه حدیث به خود او منتهی شود .

(٤) ودر اوصاف رواة اکتفاء بمحض عدالت نه کرده بلکه شرائط شهادت را نیز رعایت نموده ، واین قدر ضیق نزد بخاری نیست .

(٥) وامام مسلم در معرفت حدیث صحیح از سقیم بر جمیع اهل عصر خود مقدم بود ، بلکه در بعض امور بر بخاریؒ هم افضلیت وترجیح داشت ، تفصیل این اجمال آنکه از امام بخاریؒ در روایت از اهل شام خطائی بوقوع آمده که یك راوی گاه بکنیت او ذکر می کند وگاه به اسم علم او ، ومی پندارد که دو کس اند ، چونکه از اکثر اهل شام بطریقه مناولت کتب (وجادة) حدیث گرفته است نه بطریقه شفاهی، لذا چنین خطابمیان آمده، أما مسلم در هیچ جای چنین خطاء نه

(۱) لیکن دیگر أئمه حدیث وجود این شرط را در صحیح مسلم انکار کرده اند .

كرده ، ونيز در بعض احاديث بخاریؒ به تقديم وتاخير وحذف واسقاط تعقيد بميان آمده ، اگرچه ازطرق ديگر آن تعقيد حل مى شود، وامام مسلم از اين تعقيد مبراء است ، امام مسلم اين صحيح خود را از سه لك حديث مسموع خود منتخب نموده ودرين انتحاب از غايت احتياط وورع كار گرفته.[١]

٢٦ ـ مذهب الإمام مسلم الفقهى

ومن المسلم أنّ المذاهب الفقهية الأربعة وأتباعها إنما امتازت وتشخصت فى المئة الرابعة ، والامام مسلم توفى فى المئة الثالثة (٢٦١هـ) فكيف يمكن جعله متمذهبا بمذهب معيّن ومقلدا لرأى فقهى خاصّ؟ وغاية ما فى الباب أن اجتهاده كان مرة يوافق الشافعية وأخرى يوافق الحنفية وهكذا ، فلاطائل تحت البحث عن مذهبه ، وهذا هوالوجه فى مذهب البخاریؒ وأمثاله ، وأمّا وضع أبواب صحيح مسلم وتراجم تلك الأبواب فجاء بها الإمام النووى[٢] أو من قبله من الشراح ـ على اختلاف القولين ـ فلاتكون دليلا على مذهب الإمام مسلم .

٢٧ ـ الباعث على تصنيف صحيح مسلم

١ـ سأل أحد النجباء من تلاميذه ورفيق رحلاته وهو الحافظ أحمد

---

(١) خلاصه ازبستان المحدثين تأليف شاه عبدالعزيز دهلویؒ.

(٢)وفى بعض تلك التراجم زيادات ومبالغات ليس لحديث الباب صلة قريبة ولا بعيدة بتلك الزيادات .

بن سلمة المتوفى سنة (٢٨٦هـ)[١] عن الإمام مسلم أن يوقّفه على جملة الأخبار المأثورة عن رسول اللّه ﷺ فى سنن الدين وأحكامه مؤلفةمحصاة ، فوقع ذلك فى قلبه فأخذ فى جمع الصحيح وقال : أما بعد فإنك ـ يرحمك اللّه ـ بتوفيق خالقك ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرّف جملة الأخبار المأثورة عن رسول اللّه ﷺ فى سنن الدين وأحكامه ، وماكان فيها من الثواب والعقاب والترغيب الترهيب وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التى نقلت وتداولها أهل العلم فيما بينهم ....

هذا هو الباعث الأول من تاليف "الصحيح " للإمام مسلم ، والثانى كما يقول الإمام مسلم : فلولا الذى رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه محدّثا فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة والروايات المنكرة ، وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والأمانة ..... لما سهل علينا الانتصاب لما سألت .

فحصل من كلامه هذافى مقدمته باعثان على تأليف الصحيح : الأول: طلب بعض تلاميذه . والثانى : سوء صنيع الذين نصبوا أنفسهم محدّثين من خلطهم الصحيح بالسقيم، والقوى بالضعيف، ورواية الأحاديث

---

(١) فقد ذكر الخطيب فى تاريخ بغداد (٤ :١٨٦) فى ترجمة أحمد بن سلمة:ثمّ جمع له مسلم كتابه الصحيح (بعد طلبه وإقتراحه) الموقظة ١٣٨و١٣٩).

محدّثين من خلطهم الصحيح بالسقيم، والقوى بالضعيف، ورواية الأحاديث المطروحة ، والأمر الزائد الثالث : هو الإيماء إلى ترك الأحاديث الضعيفة والإكتفاء بالصحيح منها .

٢٨ ـ الموازنة بين صحيح مسلم وصحيح البخارى

قال الجزائرى فى وجه رجحان صحيح البخارى على صحيح مسلم: ورجحان كتاب البخارى على كتاب مسلم أمر ثابت يدل عليه بحث جهابذة النُقّاد وكلامهم، وقد صرّح بذلك كثير منهم ، ولم يصرح أحد بخلافه إلاّ ما نقل عن البعض، مثل أبى على النيسابورى، حيث نقل عنه ابن مندة أنه (أبا على) قال : ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم ، ومثل ابن حزم ، فانه كان يفضّل كتاب مسلم على كتاب البخارى ، ومثل مسلم بن قاسم القرطبى حيث قال : لم يضع أحد كتابا مثله(مثل كتاب مسلم) ، ولكن جعلوا ترجيح هئولاء على حسن الوضع وجودة الترتيب ، وسهولة التناول ؛ فإنه جعل لكل حديث موضعا واحدا يليق به، وجمع فيه طرق ذلك الحديث التى ارتضاها .

ومن وجوه ترجيح كتاب البخارى على كتاب مسلم أن مدار صحة الحديث على ثلاثة أشياء :(١)الثّقة بالرواة (٢)واتصال السند (٣)والسلامة من العلل القادحة ، وقد استوفى البخارى تلك الشروط كلّها،أما من جهة الوثوق بالرواة فإن المتكلم فيه من رواة البخارى ثمانون رجلا،والمتكلم فيه بالضعف من رواة مسلم مئة وستون رجلا، وأن البخارى اختار

من الطبقات الثلاث الاولى، وجعلها أصلا، وجاء بأحاديث الطبقتين تعليقًااو متابعةً او استشهادًا ، وأما مسلم فقد أكثر من الطبقة الثانية أيضا وأخذ من الثالثة متابعةً واستشهادًا.

(٢) - وأما من جهة الاتصال فلان البخارى قد اشترط لصحة الحديث أن يكون الراوى قد ثبت له لقاء من روى عنه ولومرّة، كماذكر ذلك فى "تاريخه" وجرى عليه فى صحيحه ، وأما مسلم فقد اكتفى بنفس المعاصر ة ، ولم يشترط ثبوت اللقاء ، حتى ردّ فى مقدمة "صحيحه" ردًا شديدا على من اشترط اللقاء ومراده هناك الرّدعلى الإمام البخارى وابن المدينى ومن على مذهبهم فى اشتراط اللقاء بعد المعاصرة .

وأمّا من جهة السّلامة من العلل فلأن الأحاديث التى انتقدت لأجلها على البخارى ومسلم مئتان وعشرة أحاديث ، ومأأخرج البخارى منها أقل من الثمانين والباقى أخرجه مسلم، ولاشك أن صاحب الأقل أرجح ، ومن أهمّ ما يمتاز به كتاب البخارى أنه أشار إلى مسائل فقهيّة جمّة فى تراجم أبوابه ، ومن ثمّ قيل : "فقه البخارى فى تراجمه " ، ومعنى هذا الكلام : ان ذكاء البخارى ووقادة ذهنه وفطنته يدل عليها تراجمه، اوطريق استدلاله واستنباطه يفهم من تراجمه او مذهبه الفقهى يدل عليه تراجمه ولكن لم يدون له مذهب فقهى خاص كالأئمة الأربعة ، فالتوجيه الثالث أبعد .

٢٩ ـ ألمحاكمة بينهما

تنازع قوم فى البخارى و مسلم　لدىّ فقالوا أىّ ذين يقدّم
فقلت لقد فاق البخارى صحة　كمافاق فى حسن الصناعة مسلم

قال الحافظ فى التهذيب: حصل لمسلم فى كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله ، بحيث أن بعض الناس كان يفضلّه على صحيح محمد بن اسماعيل ، وذلك لما اختص به من جمع الطرق وجودة السياق ، والمحافظة على أداء الصيغ والألفاظ كماهى من غير تقطيع ولارواية بالمعنى، وقد نسج على منواله خلق من النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه.

٣٠ ـ جملة ما فى صحيح مسلم

قال الجزائرى : وأما صحيح مسلم فجملة ما فيه بإسقاط المكرر نحوأربعة آلاف حديث ، ومع المكرر جملة ما فيه اثنا عشر ألف حديث ، قاله أبو الفضل أحمد بن سلمة المتوفى سنة ٢٨٦هـ تلميذ الإمام مسلم .

وقال أبو حفص الميانجى : جملة ما فى "صحيح مسلم" مع المكرر ثمانية آلاف ، وهذا أقرب الى الواقع.(١)

قال الإمام مسلم فيما ذكر الخطيب البغدادى فى تاريخه : صنّفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة(٢)

---

(١) مقدمه فتح الملهم صـ٢٤٦.

(٢) تاريخ الخطيب ١٣ : ١٠٠ و ١٠١

٣١ - عدد المراسيل فى صحيح مسلم

وعدد المراسيل على ماعدّه السيوطى فيه عشرة ، وقدرواها الإمام مسلم فى موضع آخر متصلة .

٣٢ - عددالمنقطع والمعلّق فى صحيح مسلم

وعدد المنقطع فى صحيح مسلم أربعة عشر حديثا ، وقال بعضهم عـــدده فيه نحو سبعين حديثا ،وعدد المعلّق فى صحيح مسلم ثلاثه فى ثلاثة مواضع : فى التيمم ، والحدود ، والبيوع .

٣٣ - جملة مافى صحيح مسلم من الكتب والأبواب

فعدد كتب الصحيح أربعة وخمسون كتابا ،بترقيم محمد فـــؤاد عبد الباقى ،واثنـــان وأربعون كتابا بترقيم الدكتورعبد الصمد، والـــوجه عـــدّ بعـــض الأبواب كـــتابا والعكس .

وعد د أبوابه يبلغ ١٣٥١ بابا عند الدكتورعبد الصمد، و ١٣٢٩ بابا عند محمد فؤاد عبد الباقى، وفى المقدمة ثمانية أبواب:[١]

٣٤ - تحقيق اسم صحيح مسلم

يقول الشيخ عبد الفتاح أبوغدّة (رحمه اللّه رحمة واسعة) فى رسالته القيمة الممتعة (تحقيق اسمى الصحيحين واسم جامع الترمذى) : تعددت طبعات "صحيح مسلم" تعدادا كثيرا فى بلاد مصر والشام والهند وتركيا

(١) الإمام مسلم ومنهجه فى الصحيح ١ : ٣٩٣ .

والمغرب وغيرها ولم يثبت على طبعة منها اسمه العلمى الذى سمّاه به مؤلفه الإمام مسلم بن الحجاج القشيرى ألنيسابورى شأن صحيح البخارى، وشأن جامع الترمذى ، وهذا خلل شديد ونقص ظاهر فى تشخيص الكتاب والتعريف بمضمونه وما بنى عليه[١]...... ثم يقول:

فاسمه الصحيح الذى يدل على مضمون الكتاب وأسسه التى أنشئى الكتاب عليها هو " المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم " كما أن اسم كتاب ألبخارى الأصلى الذى وضعه هو بنفسه هذا (الجامع المسند الصحيح المختصر من امور رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم وسننه وأيامه) (صـ٩)

وكما أن اسم كتاب الترمذى هو"الجامع المختصرمن السنن عن رسول ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه ألعمل" .

ولكنّ الإمام مسلم اختصر اسم كتابه وسمّاه" المسند" تخفيفًا وتسهيلاً فإنّه قال خارج صحيحه : صنّفت هذا " المسند الصحيح " من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة كما فى تاريخ بغداد للخطيب ،(٣ : ١٠١) ووفيات الأعيان لإبن خلكان ، (٥ : ١٩٤) و برنامج التجيبى (٩٣) وربما إختصر هذا (المسند الصحيح) وقال : ما وضعت شيئا فى هذا المسند إلاّ بحجّة ، وقال عرضت كتابى هذا " المسند" على أبى زرعة وقال فى المرّة

(١) ص ٣٣ .

الثالثة : لو أن أهل الحديث يكتبون الحديث مئتى سنة فمدارهم على هذا "المسند" .

٣٥ـ رواة صحيح مسلم عنه

١ ـ أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان الذى طريقه معروفة فى الشرق والغرب،والمتوفى ٣٠٨هـ .

٢ ـ ويروى فى بلاد المغرب مع طريق ابن سفيان عن أبى محمد أحمد بن على القلانسى عن مسلم .

٣ ـ ثمّ رواه عن ابن سفيان جماعة منهم أبى أحمد الجلودى ، المتوفى سنة٣٦٨هـ وعن الجلودى جماعة، وقال ابن الصلاح : وأمّا القلانسى فوقعت روايته عند أهل المغرب ولارواية له عندغيرهم ، وهناك ثلاثة مواضع لم يسمع إبراهيم عن الإمام مسلم بالتحديث والقرأة بل بطريق الإجازة أو الوجادة .

أوّلها : فى كتاب الحج فى باب الحلق و التقصير .

وثانيها : فى أوّل الوصايا .

وثالثها: فى أحاديث الإمارة والخلافة ، ففى تلك المواضع لايقال : أخبرنا إبراهيم أخبرنا مسلم ، بل يقال : أخبرنا إبراهيم عن مسلم .

٣٦ـ شروح صحيح مسلم

١ ـ ومن أشهر شروحه لدى العلماء اليوم شرح الإمام النووىّ المتوفى

سنة ٦٧٦هـ سمّاه "المنهاج فى شرح صحيح مسلم بن الحجاج " .

٢ ـ واختصره الشيخ شمس الدين محمد بن يوسف القونوى الحنفى المتوفى سنة ٧٨٨هـ .

٣ ـ شرح القاضى عياض بن موسى اليحصبى المالكى المتوفى سنة ٥٤٤هـ سمّاه " إكمال المعلم فى شرح صحيح مسلم " .

٤ ـ المعلم بفوائد كتاب مسلم لأبى عبد اللّه محمد بن على المازرى المتوفى سنة ٥٣٦ هـ وبسط القاضى عياض هذا الشرح وسمّاه "إكمال المعلم " .

٥ ـ شرح أبى العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبى المتوفى سنة ٦٥٦هـ الذى لخّص صحيح مسلم ثمّ شرح تلخيصه وسمّاه "المفهم شرح تلخيص صحيح مسلم" .

٦ ـ شرح عماد الدين عبد الرحمن بن عبد العلى المصرى المتوفى سنة ٦٢٤هـ .

٧ ـ شرح الإمام عبد الغافر بن اسماعيل الفارسى المتوفى سنه ٥٢٩هـ ، الذى سمّاه " المفهم فى شرح غريب مسلم " .

٨ ـ شرح أبى الفرج عيسى بن مسعود الزواوى المتوفى سنة ٧٤٤هـ اقتبس شرحه من المعلم والإكمال والمفهم والمنهاج.

٩ ـ شرح شمس الدين أبى المظفر يوسف بن قزاوغلى سبط ابن

الجوزيؒ المتوفى سنة ٦٥٤هـ .

١٠ ـ شرح القاضي زين الدين زكريا بن محمد الأنصارى المتوفى سنة ٩٢٦هـ .

١١ ـ الديباج على صحيح مسلم ابن الحجاج للسيوطيؒ المتوفى سنة ٩١١هـ.

١٢ ـ مكمل إكمال الإكمال لمحمد بن محمد بن يوسف السنوسى الحسينيؒ المتوفى سنة ٨٩٥هـ .

١٣ ـ إكمال إكمال المعلم للامام محمد بن الخليفة الوشتانى الأبى المتوفى سنة ٨٢٨هـ .

١٤ـ فتح الملهم شرح صحيح مسلم (غير كامل فى ثلاثة أجزاء للعلامة شبيراحمد العثمانىؒ الهندى صاحب التفسير العثمانى ورسالة "سجود الشمس" ورسالة "العقل والنقل" .

١٥ـ تكملة فتح الملهم فى شرح صحيح مسلم للشيخ محمد تقى العثمانى حفظه الله القاضى بالمحكمة العليا الشرعية ونائب رئيس جامعة دارالعلوم وشيخ الحديث بها ، ويبلغ عدد الشروح على هذا الكتاب حوالى خمسين شرحا ، فنكتفى بالأهم والمشهور منها ، ونحيل القارئ الراغب على كشف الظنون .

٣٧ ـ مختصرات صحيح مسلم

١ـ مختصر أبى الفضل محمد بن عبدالله المريسى المتوفى سنة ٦٥٥هـ.

٢ ـ ومختصر الحافظ المنذرى المتوفى سنة ٦٥٦هـ .

٣ ـ وتلخيص أبى العباس القرطبى الذى مرّ ذكره (فى رقم ٥)

١ ـ مقدمة "صحيح" الإمام مسلم

ولقد كتب الإمام مسلم مقدمة لمؤلفه المبارك "الصحيح" وذكر فيها سبب تأليفه كتابه هذا، ثمّ تعرّض لكثير من القواعد والأصول المتعلّقة بالرواية والرواة ، مشيرا الى شرطه فى صحيحه :

(١) كتقسيم الرواة.

(٢) وبيان توضيح مراتبهم المختلفة.(وهى دقيقة جدّا).

(٣)فذكر عددا من الضعفاء والمجروحين صيانة للسنّة وتحذيرا للنّاس عن الأخذ عن إمثالهم مع إقامة البرهان من الكتاب والسنة على جواز الجرح وذكر مثالب الرواة فإن الإسناد من الدين ، فالكلام عنه كلام عن الدين .

(٤)ومنع من قبول الرواية بلاتحقيق.

(٥) وأكدّ وجوب الاحتياط فى قبول رواية الضعفاء .

(٦) وشرَطَ لقبول العنعنة المعاصرة دون اللقاء (بل ردعلى من اشترط اللقاء لاتصال الحديث ردّا بشعا عنيفا).

(٧) كما أنه تكلّم عن جواز الرواية بالمعنى ، وقد تعرّض الإمام مسلم لكل هذه القواعد والأصول ، وبيّنها بالتفصيل مقرونا بالأدلّة والحجج ، وردّ

على القواعد التى تخالفها.

٢ ـ أهمية تلك المقدمة

تعتبر مقدمة صحيح مسلم من أوائل المقدمات العلمية المنهجية ، بل هى جديرة أن تكون نموذجا منهجيا عالميا فى علم المقدمات ، وهذه الميّزة لمسلم ينفرد بها دون البخارى، بل ينفرد صحيحه بها عن سائر كتب الحديث التى سبقته ، وهذ ايدلّنا على أن مناهج المصنفين المسملين امتازت منذ فجر التاريخ والتاليف العلمى بالعناية بالمقدمات ، وقد سبق المسلمون فى ذلك المنهج الأوربى الحديث فى هذا الضرب من التصنيف .

٣ ـ أنواع المقدمات الحديثية

وتنقسم مقدمات كتب الحديث إلى قسمين رئيسين :

الأول: مقدمات علمية صرفة تكون من تاليف ورأى صاحب الكتاب،كما فعل الإمام مسلم فى مقدمة صحيحه التى تكلّم فيها عن القواعد الحديثية رواية ودراية ، وتعتبر مقدمته هذه أوّل مقدمة من هذا النوع فى المصنّفات الحديثية.

والثانى : مقدمات نقلية ليس فيها للمصنف كلمة واحدة إلاالرواية (والنقل)والجمع ، مثل بقيةالكتاب ، ولكن المصنّف يسميها المقدمة ويجعلها فى مطلع كتابه ،كالمقدمة كما فعل الإمام الدارمىّ فى" مسنده" وابن ماجة فى سننه .

٤ ـ إنمايكون شرط الإمام مسلم فى صحيحه فقط

وليس شرط الإمام مسلم فى مقدمته مثل شرطه فى صحيحه من ذكر الحديث المسند المتصل الصحيح أو الحسن وعدم الأخذ عن الطبقة الثالثة أصالة ، ولذا رمز ابن حجر فى "التقريب" لمن أخرج عنهم مسلم فى صلب الصحيح ب (م) ولمن أخرج عنهم فى "مقدمته" ب (مق) .

وكذلك الذين تكلّموا على معلّقات صحيح الإمام مسلم لم يتكلّموا على معلّقاته المذكورة فى مقدمته .

٥ ـ اسلوب الإمام مسلم فى "مقدمته"

ولمّا كانت القواعد المذكورة التى أوردها مسلم فى مقدمة "صحيحه" من الأهمية بمكان لايخفى، وفى نفس الوقت كانت عبارة هذه المقدمة غامضة صعبة الفهم ، غريبة الأسلوب ، وقد عرفت بإغلاقها ، وذلك أن الإمام مسلم قد ذكر تلك القواعد بدون تكلّف على طريقة الأقدمين من العلماء من غيرتهذيب وتحرير ، بل عن افكاره بطريقة حرّة فلم يبال بتكرار الجمل ، ولابالإيجاز المخّل ، فإنه أحيانايذكر المبتدأ ثمّ يأتى بجملة معترضة طويلة ثمّ يذكر الخبر، وأحيانا يقدّم ويؤخر الصلات والمتعلّقات ،والحاصل أنه قدّم أفكاره بدون تناسب ولاتنسيق .

٦ ـ شروح مقدمة صحيح مسلم

ونظرا إلى هذا الإغلاق وتقديم المسائل الأصولية المهمّة اعتنى أهل

العلماء على مر العصور بشرح هذه المقدمة فقام بشرحها كثير من العلماء ،وذكر صاحب " منهج الإمام مسلم فى صحيحه وأثره فى علم الحديث " ثلاثة عشر شرحا من شروح "مقدمة " صحيح مسلم وهى غير الشروح التى تكون فى ضمن شرح الصحيح منها :

(١) شرح محمد بن احمد التجيبى المتوفى سنة ٥٢٩هـ ، الإيجاز والبيان لشرح خطبة مسند مسلم .

(٢) وشرح محمد بن يحي المراكشى المعروف ب (ابن المورق) المتوفى سنه ٤٦٢ .

(٣) وشرح احمد بن محمد القسطلانى المتوفى سنة ٩٢٣هـ .

(٤) وشرح عبد الله انغازى فورى (البحر الموّاج) .

(٥) وشرح أبى الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادى.

(٦) وشرح ولى الله الفرج آبادى (المطر الشجّاج على مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج).

(٧) وشرح محمد أمين بن عبد الله الأثيوى (هداية الطالب المعدم الى معانى ديباجة مسلم) .

(٨) تسهيل مقدمة صحيح مسلم الذى نحن بصدده .

وقد ذكرنا أن شرط الإمام مسلم فى "صحيحه " غير شرطه فى مقدمته ، فانه لم يشترط فيها ما شرطه فى صحيحه ، ومن ههنا استثنى العلماء

المخرّجون والمستخرجون (مثل أبى عوانة) فى تخريجاتهم ومستخراجاتهم ما أخرجه مسلم من المعلّقات والضعاف فى مقدمته ، وقد أخذ على الإمام مسلم ببعض ما حكم بانقطاعه من الأحاديث التى فى المقدمة مع أنّه أخرجها متصلا فى الصحيح ، كما أخذ عليه فى الحكم باتصال المعنعن بمجرد المعاصرة من غير انتقاء ،وقد وافقه فى حكمه هذا كثير من المحدثين.

٧ - ترجيح صحيح مسلم على صحيح البخارى

وقد رُجّح صحيح مسلم على صحيح البخارى من بعض الوجوه :

أولا :من المعروف المسلّم عند المحدثين أن من روى عن اثنين فصاعدا، وكان بين روايتهما تفاوت فى اللفظ ووحدة فى المعنى فللرّاوى أن يجمع بينهما فى الإسناد، ثم يروى الحديث على لفظ أحدهما فالأولى له فى هذه الصورة أن يشير الى الذى اقتصر على لفظه ، وقد اهتمّ به الإما م مسلم دون البخارى .

وثانيا : أن صحيح مسلم أسهل تناولا لأنه جعل لكل حديث موضعا يليق به وجمع طرقه فيه واستوعب ألفاظه المختلفة .

وثالثا: أنّ الإمام مسلم فرّق بين "حدّثنا" و " أخبرنا" فانه لايجوزعنده إستعمال "حدثنا" إلاّ فيما سمعه من لفظ الشيخ، ولايجوز إطلاق "أخبرنا " إلاّ فيما قرئ على الشيخ وسمعه الطالب، وهذا هومذهب

إبن جريح،والأوزاعى، وابن وهب، والنسائى، والشافعى وأصحابه ، وجمهور أهل العلم بالمشرق وصار هو الشائع الغالب على أهل الحديث وعدم الفرق بين "حدّثنا" و"أخبرنا" هومذهب البخارى وجماعة من العلماء نحو الزهرى ومالك، وسفيان بن عينية،ويحي ابن سعيد القطان، وآخرين من المحدثين .

ورابعا: يمتاز كتاب الإمام مسلم بايراد الطرق وتحويل الأسانيد بايجاز العبارة مع حسن البيان .

وخامسا:ترتيبه للأحاديث على نسق يشعر بكمال معرفته بأنواع العلوم التى يحتاج إليها المحدث ، وكذلك يشعر بكمال معرفته بدقائق هذا العلم ووقوفه على أسراره .

وسادسا: أن الامام البخارى قد أخطأء فى روايته عن الشاميين ؛ حيث ذكر راويا واحدا مرّة بكنيته ومرّة باسمه العلم وظنه اثنين ، ولم يقع مثل هذا عن الإمام مسلم .

وسابعًا : أنه وقع فى متون البخارى تعقيدا بسبب التقديم أو التاخير أو الحذف والإسقاط (اختصارا) وإن أزال ذلك التعقيد فى طريقه الآخر، ولكن لم يقع مثل ذلك عن الإمام مسلم .

تسهيل المقدمة

١ ـ قوله: امابعد فانك يرحمك الى قوله: يطول بذكرهاالوصف

يقول الإمام مسلم: رحمك اللّه يا أباالفضل أحمدبن سلمة رفيقى فى السفر إلى البصرة وإلى بلخ إنك (بتوفيق الله تعالى)ذكرت همّك بالفحص عن معرفة جملة الأخبار المأثورة عن رسول اللّه صلى الله عليه وسلم فى سنن الدين واحكامه ،والثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وما إلى ذلك مما يتعلق بالدين من السير والآداب، والتفسير، والعقائد، والفتن، والأشراط، والمناقب بالأسانيد التى نُقلت بها وتداولها أهل العلم فيما بينهم وأردت(أرشدك اللّه)أن تعلم مجموعها متناسبة ومعدودة مضبوطةًمن غير اختلاط ماليس بحديث، كاستنباط فقه أو نقل آراء العلماء أو عاضد من كتاب أو اثر. (كمافعل البخاريؒ).

وسألت عنّى تلخيص تلك الأخبارِ فى شكل مؤلف خاص بلاتكرار كثير ، فانّه يشغلك عمّا قصدت من فهم معانيها واستنباط الأحكام منها .

ولمّاتوّجهت إلى مسئولك ومايئول إليه حال الجمع والتأليف علمت أن له منفعةً موجودةً وعاقبةً محمودةً إن شاء اللّه تعالى ، وعند سئوالك عن ذلك الأمر الشاق أيقنت أنه لوسهّل اللّه لى ذلك العزم ووفقنى لهذا العمل ثمّ قضى اللّه لى الإتمام والإكمال فأنا أول من يعود إليه نفعه قبل غيرى لأسباب كثيرة يطول بذكرها البيان .

٢ ـ قوله : إلاّ ان جملة ذلك إلى قوله: وقد عجزوا عن معرفةقليله

ومجمل ذلك المذكور من الأسباب أو النفع أنّ حفظ القليل من الأحاديث إذا كان صحيحًاوضبطه أسهل وأنفع من ممارسة الكثير من هذا الفن إذا كان ذلك الكثير مشتملاعلى الرطب واليابس خصوصا عند من هو كالعوّام فى عدم الامتياز بين الصّحيح والسقيم من الأحاديث ، وبين الغثّ والسّمين منها إلاّ بعد تنبيه غيره إيّاه من العلماء المميّزين والأئمة النقاد ، فإذا كان الأمر كما قلنا فالقصد والتّوجه إلى الصّحيح القليل من هذا الشأن أولى من الكثير السّقيم ، سيّما عند هؤلآء الذين لاتمييز عندهم، نعم إنما يرجى النفع فى الاستكثار من الحديث وجمع المكرّرات منه لخاصّة من النّاس الذين رزقوا التيقظ والمعرفة بأسباب السقيم وعلله ، فالمذكور من خاصة الناس ينال بغيبته ويقع فى الاستكثار من جمعه بما أوتى من التّيقظ والمعرفة إن شاء الله تعالى.

وأمّاالعامة منهم الذين لا يضاهئون الخواص من اهل التيقظ والمعرفة لعدم تمييزهم، فلا فائدة لهم فى طلب الحديث الكثير وقد عجزوا عن معرفة قليله .

٣ ـ قوله: ثمّ إنّا إن شاء اللّه مبتدئون فى تخريج ماسألت وتاليفه على شريطة إلى قوله: فلا نتولّى فعله،

أى بعد ماذكرنا أن الأمر السهل والنافع لى ولك ضبط القليل وإتقانه ،

وأن الاستكثار شأن أهل التيقظ والمعرفة نشرع (إن شاء اللّه تعالى) فى تخريج [١] ما سالت وتاليفه على شرط سوف أذكره لك، وذلك الشرط أنا نعمد إلى مجموعة خاصة، وجملة غالبة ، ظاهرة الصحّة عند المحدّثين (لاإلى جميع الأخبار المسندة أو نصفها ، فانه يقول فى صفة الصلوة : ليس كلّ حديث صحيح وضعته ههنا) من الأخبار المسندة عن رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلّم فنقسمها على ثلاثه أقسام لأجل أن رواتها على ثلاث طبقات.

فإذا فرغنا من تخريج القسم الأول أتبعنا الثانى، أى [٢] نذكر القسم

---

(١) هو عزو الحديث إلى مصادره الأصلية .

(٢)واختلف العلماء فى إتيان الاقسام الثلاثة فى هذا الكتاب ، فقال الحاكم والبيقهى : إنّ المنية اخترمت مسلما قبل إخراج القسم الثّانى ، وإنما ذكر القسم الأول فقط. وقال القاضى عياضؒ بعدنقل قول الحاكم: إن هذا غير مسلم لمن حقق نظره ولم يتقيد بتقليد ماسمعه ؛ فانك إذا نظرت إلى أنه قسم فى كتابه الحديث على ثلاث طبقات من الناس ، فذكر أن القسم الأول هوحديث الحفاظ، ثم قال: بأنه إذا تقصى هذا اتبعه باحاديث من لم يوصف بالحذق والإتقان مع كونهم من أهل الستر والصدق وطاعة العلم وذكر انهم لا يلحقون بالطبقة الارلى وسمى أسماء من كل طبقة من الطبقتين المذكورتين ثم أشار إلى ترك حديث من أجمع أو اتفق الأكثرعلى تهمته وبقى من اتهمه بعضهم وصحّحه بعضهم فلم يذكره هنا ووجدته رحمه اللّه قد ذكر فى أبواب كتابه ..... حديث الطبقتين الاولين ..... فجاء بأسانيد الطبقة الثانية التى ذكرها وبحديثها ـ كما جاء بالاولى وحديثها ـ (وإنما ذكر أحاديث الثانية) على طريق الإتباع لحديث الاولى والاستشهاد بها ، أو حيث لم يجد فى الكتاب ـ لأولى شيئا ، وذكر فى كتابه أقواما تكلم فيهم قوم وزكاهم آخرون ،وأخرج حديثهم (مع حديث) من ضعف اواتّهم ببدعة ، وكذلك فعل البخارى ، فعندى أنه(الامام مسلمؒ) قد أتى بطبقاته الثلاث فى كتابه على ما ذكر ، ورأيت فى كتابه وتبينت فى تقسيمه وطرح الرابعة كما نص عليه . (إكمال المعلم ١: ٨٦) . ويقول الامام النوويؒ : وهذا الذى اختاره (القاضى) ظاهر جدا واللّه أعلم. (مقدمة النووى ٢ ١٤ دارالمعرفة بيروت) .

الثانى ونأتى به على سبيل المتابع والشاهد لا أصلاً،وأما الثالث فلا نعرّج عليه أى لانتوجّه إليه ولانتشاغل بإخراجه .

ونجتهد فى تخريجناوتأليفنا إن شاء الله أن يكون من غير تكرار مهما أمكن ، نعم إلاّ أن يأتى موضع لابدّ فيه من تكرار حديث فيه معنى زائد أو تكرار إسناد يقع فى جنب اسناد آخر لعلّة تقتضى ذلك ، لأن المعنى الزائد الضرورى كالحديث التّام .

فلابدّ فى مثل ذلك الموضع من إعادة الحديث الذى فيه ذلك المعنى الزائد ، إذا لم يمكن قطع ذلك المعنى الزائد بأن كان له تعلق بما بقى ، أو لابدّ من إعادة ذلك المعنى وحده وقطعه عن الحديث التام إذا أمكن قطعه بأن لايتعلق بما بقى ، ولكن ربما يعسر تفصيله وقطعه عن جملة الحديث الذى فيه تلك الزيادة ، فاعادة الحديث الذى فيه ذلك المعنى الزائد كما هو، أى بلا قطع وفصل أولى وأسلم إذا ضاق نطاق القطع .

(نعم) فأما الحديث الذى لاحاجة إلى إعادته بجملته لإمكان وتيسر قطعه ،ويكفى فيه إعادة المعنى الزائد ، فلانكون بصدد إيراده كاملا، ولا نتوجه إليه إنشاء الله تعالى .

وتلخيصه هكذا : المعنى الزائد الذى يكرر الحديث لأجله على ثلاثة أقسام :

١ ـ مايمكن فصله وقطعه من جملة الحديث من غير تعسر.

٢ ـ مايمكن قطعه مع تعسر وضيق من المقام .

٣ ـ مالا يمكن قطعه وفصله أصلا، ففى الأول لاحاجة إلى تكرار الحديث بجملته أولى وأسلم، وفى الثالث إعادته ضرورى لايتم الكلام بدونه.

(٤) قوله فأما القسم الأول إلى قوله فعلى نحو ماذكر من الوجوه نؤلف ما سألت من الأخبار عن رسول الله ﷺ

فاما القسم الأول من الأقسام الثلاثة : فانا نذكر أوّلا الأخبار التى هى أسلم من العيوب ،وأنقى من غيرها؛ فانّ ناقلوها أهل استقامة وإتقان فيما نقلوا من الحديث ، ولم يوجد فى روايتهم إختلاف شديد ولاتخليط فاحش، يعنى يوجد فيهم الضبط بأن لاتكون روايتهم مخالفة عن رواية الثقاة إلاّ نادرا،كما عرف ذلك الاختلاف والتخليط فى رواية كثير من المحدّثين وظهر فى حديثهم .

فإذا ذكرنا اخبار هذا الصنف، أى الطبقة الأولى من الطبقات الثلاث أوردنا اخبار الطبقة الثانية متابعةً واستشهادًا، فان فى أسانيد هذه الأخبار من ليس كالطبقة الأولى فى الحفظ والاتقان، ومع ذلك يشملهم إسم الستر والصدق وتعاطى العلم يعنى لايكون هئولآء متروكين ، ولم يدفع عنهم اسم العدالة والصدق ، ولو أردت وضوح الفرق بين الطبقتين الأولى والثانية فوازن

بين هٰؤلآء الثلاث عطاء بن السائب، ويزيد [١] بن أبى زياد، وليث بن سليم، وأمثالهم من الذين يعمّهم ويشملهم اسم الستر والصدق عند أهل العلم، ويعرفونهم بقلّة الإتقان والاستقامة؛ فإن كمال الوصف عند أهل العلم درجة رفيعة وخصلة سنيّة، أى وزانهم بهٰؤلآء الثلاث من الطبقة الأولى منصور بن المعتمر، وسليمن الأعمش، وإسماعيل بن أبى خالد، فى الإتقان والاستقامة، فإذا قارنتهم وجدت الطبقة الثانية مباينة للبطقة الأولى لايقاربونهم، فان أهل العلم بالحديث لايشك فيما استفاض من صحة حفظ منصور، والأعمش، وإسماعيل، وإتقانهم لحديثهم، ولكن ما وجدوا مثل ذلك فى عطاء ويزيد وليث.

وكذلك إذا وازنت بين الأقران من أصحاب الحسن وابن سيرين كابن عون، وأيوب السختيانى، مع عوف بن أبى جميلة، وأشعث الحمرانى، وجدت بينهما، أى بين الأولين والثانيين بونا بعيدا فى كمال

---

(١) واعلم أن يزيدبن زياد أو ابن أبى زياداثنان قرشى دمشقى، وكوفى صاحب حديث الرايات السود، أحد علماء الكوفة، المشهورعلى سوء حفظه، ولاشك أن كليهما ضعيفان، ولكن عنى مسلم ههنا الثانى المتوفى ١٣٦هـ كما يقول الحافظ فى "التهذيب": وأغرب النووىؒ فذكر فى مقدمة شرح مسلم ترجمة يزيد بن أبى الزياد الدمشقى قبل هذه الترجمة وزعم أنه مراد مسلم بقوله، إبن أبى زياد وفيه نظر. (فتح الملهم ملخصا ١:٩). وفى التقريب صـ ٢٣٩ يزيد بن زياد أو ابن أبى زياد القرشى الدمشقى متروك من السابعة، ويزيد بن أبى زياد الهاشمى مولاهم الكوفى ضعيف كبر فتغيّر وصار يلقّن وكان شيعيا من الخامسة مات سنة ١٣٦هـ.

الفضل وصحة النقل، نعم إن عوفا وأشعث وإن لم يدفع عنهما اسم الصدق والأمانةعند أهل العلم،ولكن الحال ما ذكرنا من الفرق في المنزلة .

وانما ذكرنا أسماء هؤلاء تمثيلا ليكون علامة يفهم منها من خفى عليه طريق أهل العلم في مراتب أحله ، فلا ينزل الرجل العالى عن علوه ، ولا يرفع السافل في العلم فوق منزلته ، بل يعطى كل ذى حق حقه و ينزل كلاً منزلته ،فلا يكون تاركا للعمل بالكتاب من قوله تعالى:﴿وفوق كل ذى علم عليم﴾ولا تاركا للسنة مما روت عائشةؓوقالت: امرنا رسول الله ﷺان نزل النّاس منازلهم .

فعلى الطرق المذكورة نؤلف مسؤلك من الأخبار عن رسول الله ﷺ. (١)

٥ ـ قوله:فاماما كان منهاعن قوم عندأهل الحديث متهمون،إلى قوله:فى الأماكن التى يليق بهاالشرح والإيضاح إنشاء الله تعالى

فأما القسم الثالث منهاما روى عن قوم (أى- الطبقة الثالثة)هم متهمون عند جميع أهل الحديث أو عند اكثرهم ، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم ـثم قسم هذه الطبقة الى صنفين.

١ـ الاول: صنف اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأ خبار ـومثّل الإمام مسلم لهذا الصنف النفر الستة : (١)عبد الله بن مسور أبى جعفر

(١)اخرجه أبوداود،والبخاري،والترمذي،ومسلم، نفسه موصولا .

المدائنى(٢)وعمروبن خالد(٣)وعبد القدوس الشامى (٤)ومحمد بن سعيد االمصلوب (٥)وغياث بن إبراهيم (٦)وسليمان بن عمروأبا داود النخعى وأشباههم.

٢ ـ والصنف الثانى: من الغالب على حديثهم المنكر والغلط، وقد امسكنا عن رواية حديث هذا الصنف أيضا ـ ثم مثل للصنف الثانى أيضا النفرالستة، فقال فمن هذا الضرب من المحدثين(١)عبدالله بن محرّر(٢) ويحيى بن أبى أنيسة (٣) والجراح بن المنهال أبا العطوف (٤)وعبّاد بن كثير (٥) وحسين بن عبدالله بن ضميرة (٦)وعمر بن صهبان ومن نحانحوهم فى رواية المنكر من الحديث ، فلسنا نعرّج أى نتوجّه ونميل إلى حديثهم ولا نتشاغل به ،وهنا قسم ثالث للطبقة الثالثة ، وهم الذين زكّاهم بعض وضعّفهم آخرون، ولكن الامام مسلمؒ سكت عن ذكرهم ، وبعد ذكر الصنف الثانى من طبقة الثالثة و قبل ذكر التمثيل لهم بيّن علامة الحديث المنكر وحكم الراوى الذى يروى المنكر فقال:[1]وعلامة المنكر فى حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته روايتهم أو لم تكدتوا فقها إلافى قليل أو إلابتعسّف فيقال لحديثه :المنكر .

---

(١)ولا يخفى ان هذا علامة المنكر المردود عند علماء الحديث، وهو ما انفرد به غير الثقة مخالفا للثقة وأما إذا كان المنفرد ثقة ضابطا متنا فالمنكر غير مردود . (فتح الملهم ملخصا ١: ١١) .

(وقال فى علامة منكر الحديث)فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك ، أى تخالف روايته رواية الثقاة كان ذلك الراوى مجهور الحديث غير مقبول روايته ،ولا يستعمل حديثه للاحتجاج به .

ثم استدل بحكم أهل الحديث وأئمته فى قبول ما يتفرد به المحدث وبيان شرط القبول فقال :لأنّ حكم أهل العلم والذى يعرف من مذهبهم فى قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون ذلك المتفردقد شارك الثقاة من أهل العلم والحفظ فى بعض(أى فى أكثر)ماروووا أو أمعن وبالغ فى روايته على الموافقة لهم-ثم بعد ذلك أى المشاركة فى أكثر أحاديثهم أو الإمعان على الموافقة إذا زاد وروى أحاديث ليست عند هؤلاء الثقات وشذ بها تقبل روايته وأحاديثه الزائدة التى انفرد بها من أصحابه، وأما من لم يشاركهم فى أحاديثهم المعروفة ومع ذلك روى أحاديث عديدة لا يعرفهاأصحابه فلا تقبل تفراداته ،هذا هو المفهوم من سياق كلام مسلم وسباقه، كما فى فتح الملهم.

وبعد الفراغ من الاستدلال مثّل له بتفرد بعض أصحاب الزهرى وهشام بن عروة عن أكثر أصحابهما الحفاظ المتقنين فقال: فاما من تراه يعمد لمثل الزهرى ، أى يعمد أن يروى عن الزهرى مع جلالة قدره وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين بحديثه وحديث غيره، أولمثل حديث هشام بن عروةوحديثهما عند أهل العلم مبسوط (منتشرو)مشترك، أى معروف قد نقل عنهما أصحابهما حديثهما على الاتقان فى اكثره ، فيروى ذلك العامد عنهما

أو عن أحدهما العددمن الحديث ممالا يعرفه احد من اصحابهما، وليس هذا العامد من الذين اشتركوا أصحابهما فى رواية الأحاديث الصحيحة التى عندهم،فلا يقبل حديث هذا الضرب من الناس الذين يخالفون ثقاة اصحاب شيوخهم مع عدم الشركة فى الصحاح التى عندهم .

ثم قال : هذا الذى ذكرنا فى المقدمة يدفع به الضرورة ؛ فانا قد شرحنا من مذهب علماء الحديث قدر ما يقصد ويتوجه إليه من أراد سلوك سبيل القوم فى الرواية ووفق لها۔ونزيدك شرحا وإيضاحا فى مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة فى الاماكن التى لابد فيها من الشرح والإيضاح وقد وفى الامام مسلم بوعده هذا بالإيجازجداً كماوفى بوعده السابق فى ذكر روايات الطبقات المعتبرة .

٦۔ قوله: وبعديرحمك اللّه الى قوله احدالكاذبين

أى وبعدشرح مذهب أهل الحديث على قدرمايتوجه إليه من أرادسبيل القوم(يرحمك الله)فإن الانتصاب لماسألت من تمييز الصحيح من السقيم ،والجيد من الردى، والحصول على مجموعة صحيحة من الأحاديث وتأليف كتاب جامع لهذه المجموعة المميّزة المحصلة ليس بسهل علينا، ولكن سوء صنيع من نصب نفسه محدثا.

وادعّى كونه عالما بالحديث ،وعلله، وتخلّفه عن الأمر اللازم عليه من طرح الأحاديث الضعيفة وترك الروايات المنكرة والاقتصار، والاكتفاء

على الأخبار الصحيحة المشهورة المنقولة عن الثقاة المعروفين بالصدق والأمانة سهّل علينا هذا الأمر مع أن هؤلاء المدعيّين يعرفون ويقرون بالسنتهم بأنّ كثيرا من الأخبار التى يلقونها إلى الأغبياء من الناس هو مستنكر ومنقول عن قوم غير مرضيين.

وقد ذمّ الرواية عن أمثال هؤلاء كبار أئمّة هذا الفن، مثل مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج ،وسفيان بن عيينة ،ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدى، وغيرهم من الأئمة فنشرهئولآء القوم علم الحديث والأخبار المنكرة بالأسانيد الضعاف المجهولة وإلقائهم إيّاها الى الجهال خفّ على قلوبنا إجابة ما سالت.

٧ - (١)باب وجوب الروايةعن الثقاةوترك الكذابين والتحذيرمن الكذب على رسول اللهﷺ

واعلم (وفقك اللّه)أنه وجب على كل من يميز صحيح الروايات عن سقيمها وثقاة الناقلين لها عن المتهمين منهم أن يروى من الأخبار ماعرف صحة مخارجه ،ورواته ومصونية ناقليه عما يعيبه فى الروايةبوضع الحديث وتوليد الاخبار وأن يتقى من رواية ما كان منها من أهل التهم والمعاندين من أهل البدع الذين تفضى بدعتهم إلى الكفر أو يدعون الناس الى بدعتهم ويعاندون لأجل بدعتهم ويجوزّون الكذب لنصرة مذهبهم .

والدليل على وجوب هذين الأمرين آيات الكتاب المبين من قوله

تعالى ﴿يآأيّهاالذين امنوآ إن جآئكم فاسق بنباءٍ فتبيّنوآ أن تُصيبوا قومًابجهالةٍ فتُصبحُوا على مافعلتُم ندمين﴾وقوله تعالى:﴿ممّن ترضون من الشّهداء﴾وقوله تعالى:﴿واشهدوا ذوى عدلٍ منكم﴾ .

فعلم من هذه الآيات المباركة أمران : ان خبر الفاسق ساقط غير مقبول قبل التبين والتفحص عن حاله ،وأن شهادة غير العدل مردودة،فكما أن الشهادة الفاسق مردودةعند الجميع كذلك خبره أيضا غير مقبول عند أهل العلم ، بل الخبر أكثر أهمية من الشهادة لتعلقه بحقوق العامة بل حقوق الله أيضا ،ولما كان يرد على الإمام مسلم أن الخبر غير الشهادة ، فكيف سويّت بينهما ؟أجاب عنه بقوله:والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة الخ، يعنى أن الافتراق بينهما فى وجوه لاتنافى اتحادهما فى وجوه أخر ،بل الوجوه الموجبة للاتحاد بينهما أعظم من غيرها وتلك الوجوه الموجبة للاشتراك كثيرة:

١ ـ منها ماذكره الامام مسلم بقوله : إذكان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم كما أن شهادته مردودة عند جميعهم .

٢ ـ ومنها اشتراط الإسلام والعقل والبلوغ والعدالة وضبط الخبر والمشهود به عند التحمل والاداء .

ومن الوجوه الموجبة للافتراق بينهما الحريةوالذكورية والعدد وعدم التهمة بالعداوة وضدهاوالقرابة وما فى معنى ذلك ؛ فان هذه الامور تعتبر فى

الشهادة ولا تعتبر في الخبر،هذا قول العلماء الذين يعتد بهم .[١]

٨ ـ الفرق بين الخبر والشهادة

قال المازرى فى شرحه "المعلم بفوائد مسلم" شرح صحيح مسلم ماحاصله أن الاخبار عن عام (أمر عام) لاترافع فيه إلى الحكّام، وخلافه الشهادة وهى الإخبار عن أمر خاص ففيه ترافع إلى الحكّام .

٢ـ الشهادة يثبت بها الحق الخاص (شخص أو شخصين) والرواية يثبت بها الحق العام (عامّة البشر)وحق اللّه تعالى ورسوله من أصول الدين وفروعه .

٣ـ العدد لا يشترط فى الرّواية ويشترط فى الشهادة ، والوجه فيه أن الغالب من المسلمين يهابون من الكذب على رسول اللّه ﷺ بخلاف شهادة الزور .

٤ـ وقد يروى الحديث المتعلّق باصول الدين راو واحد ، فلو لم يقبل خبر الواحد لفات على أهل الإسلام المصلحة التى اعتبرها الشرع بخلاف عدم قبول الشهادة فإن فيه فوت حق شخص واحد .

٥ ـ إن بين كثير من المسلمين عداوات تحملهم على شهادة الزور بخلاف الرواية عن النبى ﷺ .

٦ـ لاتشرط الذكورية فى الرّواية وتشترط فى الشهادة فى بعض القضايا .

---

(١) فتح الملهم ملخصا ج ١٣/١ .

٧ ـ تشرط الحرية في الشهادة دون الرواية .

ثم استدل بالسنة على منع رواية الأخبار المنكرة بقوله: ودلت السنة على نفى رواية المنكر من الأخبار ،كنحو دلالة القرآن على عدم قبول خبر الفاسق ،ثم جآء بالحديث المشهور عن رسول الله ﷺ الذى أخرجه عن سمرة بن جندب وعن المغيرة بن شعبة من قوله عليه السلام :من حدّث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين، كما أخرج فى الباب الآتى عن علىؓ وانسؓ وابى هريرةؓ والمغيرةبن شعبةؓ(مع إختلاف جزئى فى ألفاظهم) حديث تعمّد الكذب على رسول اللّه ﷺ.

٩ ـ (٢)باب تغليط الكذب على رسول الله ﷺ

وأخرج الإمام مسلم فى هذا الباب حديث تعمد الكذب على رسول الله ﷺ عن اربعة من الصحابة: عن علىؓ وأنسؓ بن مالك وأبى هريرةؓ والمغيرة بن شعبةؓ رضى اللّه تعالى عنهم، وهو يدل على عظمة الكذب على رسول الله ﷺ وشدته مع بيان الفرق بين الكذب على رسول اللّه ﷺ وبين الكذب على غيره فى وخامة العاقبة؛ فان فى الكذب على رسول اللّه ﷺ إفتراء على اللّه وعلى رسوله وتحريفا للدين بالزيادة أو النقصان ﷺ ثم لايخفى ان أكثر أهل العلم قالوا بتواترهذا الخبر.

١٠ ـ (٣)باب النهى عن الحديث بكل ما سمع

وفى هذا الباب أخرج عن أبى هريرةؓمرفوعاوعن عمر بن الخطابؓ،

وعبد الله بن مسعود رضى الله عنهما، مرفوعاً وموقوفا ما يدل على أن التحديث والاخبار بجميع ما يسمع المرء يكفى فى عداده من الكاذبين فان المحدّث بكل ما سمعه من الرطب واليابس قلّما يعصم من الكذب، بل مشكل جدا ، وكذلك المحدث بما لايدركه عقول الناس يصير سببا للفتنة والإضلال لهم ، ومكذبا لنفسه .

ثم نقل عن الإمام مالك وعبدالرحمن بن مهدى، وإياس بن معاوية: ما يدل على أن التحديث بكل ما سمع ينافى الرئاسة فى الدين والإمامة فى العلم،بل ربما يصير ذلك المحدث مكذّبا لنفسه ومذلّلا لها ولا يقتدى به الناس فى أمور دينهم، بل يشنّعونه ويقبّحونه .

١١ - (٤)باب النهى عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط فى تحملهاعنهم

وأخرج فى هذا الباب عن ابى هريرة، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمروبن العاص،وابن عباس،وابن ابى مليكة،وابى إسحق عمرو بن عبدالله السبيعى التابعى، والمغيرة بن هشام بن مقسم الضبى الكوفى المولود اعمى.

١ ـ أمّا حديث أبى هريرةفاخرجه عن طريق محمد بن عبدالله بن نمير وعن طريق حرملة بن يحيى بن عبدالله ، والفرق بين الطريقين بالاجمال والتفصيل ؛ فإن فى الأول ذكرأناس يجب تركهم ،وفى الثانية وصفهم بالدّجالين والكذّابين، كأنه يشير إلى أن الغرض من روايتهم النوادر والشذوذ

والموضوعات الدجل والإضلال وافتنان الناس۔كمايقول السنوسيّ في شرحه :وعلماء السوء والرهبان على غيرأصل السنة كلهم داخلون في هذا المعنى،وما أكثرهم [١] في زماننا نسأل الله السلامة من شرّ هذا الزمان وشرّ أهله.

٢ ـ وأمّا رواية عبد الله بن مسعود موقوفا فأخرجه عن أبي سعيد الأشج، وفيه إشارة إلى ضرورة التحقيق عن رجال الحديث ورواته اسمًا و نسبًا وعلمًا وزهدًاوتقوى وضبطًاوعدالةً، فان الشيطان يمثّل نفسه في صورة المحدّث فيحدث ما يضل به الناس، كماحكى الله تعالى عن قول الشيطان بقوله:﴿لاغالب لكم اليوم﴾ ،ثم عن قوله:﴿اني ارى مالاترون﴾.

٣ ـ وأمّا رواية عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفا، فمعناه إما قراء ة القران ترغيبًا للناس ،وخداعًالهم ، وإماإحالة أقوالهم وأرآئهم إلى القرآن تصديقًا وتثبيتًا بكذبهم ـوإمّاقراء ة القرآن فقط وإنكارهم عن الاحاديث النبويةﷺوأيّماكان فلا بد من معرفة حال الرواة واخلاقهم وعاداتهم وسيرتهم ومنزلتهم الدينية ،وقدرهم عند أهل العلم .

٤ ـ وأماروابة ابن عباس فأخرجه عن ثلاث طرق، عن طاؤس ومجاهدعن ابن عباسؓففي الطريق الأول قال ابن عباس في جواب بشير بن كعب: إناكنا نروى الحديث عن رسول اللهﷺ حتى شرع الناس في الكذب

(١) إكمال المعلم للقاضي عياض ١:١٠٨.

على رسول الله ﷺ وسلكوا كل مسلك محمود ومذموم، فتركنا الرواية لئلا يزيدوا الكذب فى مروياتنا ولا ينسبوا الكذب الينا أو كنّا نحدث ونسمع الحديث عن كل احد حتى شرع الرواة فى الكذب على رسول الله ﷺ فتركنا الإصغاء اليهم .

وفى الطريق الثانى قال ابن عباس : ما معناه حين كان الحديث يُحفظ عن رسول اله ﷺ ويُروى عنه كنّا نحفظه ونتوجه إلى كل حديث، وأمابعدركوبكم الصعب والذلول (اى المنكر والصحيح) فنحتاط ونتفحص عن كل حديث .

وفى الطريق الثالث تفصيل ما فى الطريقين الأولين من وجوب معرفة المتون والأسانيد لقبول الحديث والعمل به .

٥ ـ وأما رواية إبن أبى مليكة عن ابن عباسؓ فحاصلها إدراج الأكاذيب وإلحاق المختلقات والضلالات أقضية علىؓ وأنه لا بد من البحث والتلخيص فى كل ما يُوهم فيه اختلاط الحق بالباطل، والصدق بالكذب والهداية بالضلالة ، وأن روايات الاكابر لاتخلوعن المزج والتلبيس كما هو شان إبليس.

٦ـ وأمّاقول أبى اسحٰق ففيه اعتراف من أصحاب علىؓبافساد بعض رواته وتلاميذه علمه ومروياته واقواله .

٨ ـ وأما قول المغيرة فنيه بيان أنّ أصحاب عبد اللّه بن مسعود أوثق

من أصحاب عليؓ في الرواية عنه، يعني إذا روى أصحاب ابن مسعودؓ عن عليؓ شيئا فيصدقون، وإذاروى أصحاب عليؓ فلا .

١٣ ـ (٥)باب في أن الإسنادمن الدين. الخ

أخرج في هذا الباب : عن (١)ابن سيرين(٢) وسليمان بن موسى (٣) وأبي الزناد (٤) وسعد بن إبراهيم (٥) وعبد الله بن المبارك .

١ ـ أما قول ابن سيرين فأخرجه عن طريق هشام وعاصم الأحول ، فحاصل القول الأول أن علم الحديث هو الأساس الثاني في الدين ، فانظروا عمّن تأخذون دينكم ، يعني لايؤخذ الدين إلاّ ممّن يوثق على دينه ،وفي "اسعاف المبطأبرجال الموطا" عن مالك أنه قال لايؤخذ العلم من أربعة، ويوخذ ممن سوى ذلك.(١)لايؤخذ من سفيه(٢)ولايؤخذ من صاحب الهوى يدعوا النّاس إلى هواه (٣)ولامن كذّاب يكذب في أحاديث النّاس، وإن كان لايتّهم في أحاديث رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلّم. (٤) ولامن شيخ له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لايعرف مايحدّث به .

وخلاصة القول الثاني أن ضرورة الإسناد في الحديث اشتدّت بعد وقوع الفتن أى فتنة قتلة عثمان، وفتنة الخوارج الذين خرجوا على علّى ومعاويه وفتنة إشاعة الكذب وانشعاب أهل البدعة والدّعوة إلى بدعتهم ، وإلاّ فالسلف من الصحابةؓ والتابعينؒ كانوا يقبلون المرسل ولايسألون عن الإسناد،ولكن بعد حدوث الفتنة قالواسمولنا رجالكم الذين تروون عنهم،

هل هم من أهل السنّة الصادقون أومن أهل البدع الكاذبون ؟ ليحذر النّاس عن أحاديثهم .

٢ ـ وأمّاروايةسليمان بن موسى فمعناه أنه ذكرعند طاؤس رواية الثقاة والضعفاء، فقال له: إن كان صاحبك الذى تروى عنه مليئا (أى ثقة ضابطا متقنا يوثق بدينه ومعرفته ويعتمد عليه كما يعتمد على المليئى فى معاملته بالمال) فخذعنه.

٣ ـ وأمّاقول أبى الزناد فمفهومه الموجز أنه أدرك بالمدينة التى هى منبع الوحى والعلم والتقوى جماعة كثيرة، أى مئة كلّهم مأمون فى دينهم ومعاملاتهم ، ولكن لايؤخذ عنهم الحديث بل يقال لكل منهم ليس بأهله ، أى لايوجد فيهم شرائط الأخذ .

٤ ـ وأمّارواية سعد بن إبراهيم فمعناه الظاهر النهى ، أى لا يحدّث عن رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم إلاّ الثقاة، ويمكن أن يكون نفيا يعنى لايقبل الحديث عن رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلّم إلاّبرواية الثقات .

٥ ـ وأمّا قول عبداللّه بن المبارك عن طريق عبدان بن عثمان فمعناه أن الإسناد جزء من الدّين فالغفلة عنه غفلة عن الدين ، وأن الحدّ الفاصل بين الصحيح والضعيف والصادق والكاذب هو الإسناد، وإلاّ لقال من شاء ما شاء من النقص والزيادة فى الدين ، ومن الموضوع والضعيف .

٦ ـ وأماعن طريق العبّاس بن رزمه فمعناه أن الإسناد للّدين كالقوائم

للحيوان، فكما أن الحيوان مايبقى حيّا بدون القوائم كذلك الحديث النبوى لايبقى قابلاللاعتماد بدون الإسناد.

٧ ـ أمّا مايكون عن طريق أبى اسحق ابراهيم بن عيسى فمعناه فانه سأل عبدالله المبارك عن حديث" إنّ من البرّبعد البرّ" (الحديث) فقال عبد الله: (بعد السؤال عن سنده) إن هذا الحديث منقطع؛ فإن الحجّاج بن دينار بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلّم مفاوز (١) أى انقطاع، فان أقل مايكون بينه وبين رسول الله ﷺ تابعى وصحابى،فان الحجاج المذكور من تبع التابعين، ثم قال نعم: إن ثواب الصدقة يصل إلى الميّت وينتفع بها بلاخلاف بين المسلمين.

(٦) باب الكشف عن معايب رواة الحديث ونقلة الأخبار

١٤ـ جرح الرّواة من النّصيحة فى الدّين

ذكرالإمام النووى(٢)تحت قول الإمام مسلم (فى الأحاديث الضعيفة) "ولعلّها أو أكثرها أكاذيب لاأصل لها " أربع قواعد اثنتان منها تتعلقان بالكاذبين المتهمين من الرّواة فأوّد أن أقدم تلك القواعد الأربع النافعة للمولعين بالحديث ورجاله والشائقين بفن الرواية والدراية قبل ذكر المجروحين تمهيدا .

---

(١) مفاوزة جمع مفازة أى الصحراء والميدان .

(٢) ج ١ : ٢٠

القاعدة الأولى : أن جرح الرّواة جائز بل واجب بالإتفاق للضرورة الداعية إليه ، وهى صيانة الشريعة المكرمة، وليس هومن الغيبة المحرّمة بل من النصيحة للّه تعالى ولرسول صلى اللّه عليه وسلّم ولعامّة المسلمين ، ولم تزل فضلاء الأمّة وأخيارهم وأهل الورع منهم يفعلون ذلك،كما ذكرالإمام مسلم فى هذا الباب عن جماعات منهم ماذكره (من الجرح والتنبيه على ضعف بعض الرّواة) .

١٥ ـ شروط إجازة الجرح وقبوله

ثمّ أشار النووى إلى بعض شروط الجارح وقال : ثمّ على الجارح تقوى اللّه تعالى فى ذلك والتثبت فيه، والحذرمن التساهل بجرح سليم من الجرح أو بنقص من لم يظهر نقصه ؛ فإن مفسدة الجرح عظيمة فإنها غيبة مؤبدة مبطلة لأحاديث المجروح مسقطة لسنة مروية عن النبى ﷺ ورادّة لحكم من أحكام الدين .

ثمّ إنما يجوز الجرح لعارف به مقبول القول فيه ، أما إذا لم يكن الجارح من أهل المعرفة أولم يكن ممن يقبل قوله فيه فلايجوز له الكلام فى أحد ، فان تكلم كان كلامه غيبة محرمة ...... وهو ظاهر ، وهذا كالشاهد ؛ فإنه يجوز جرحه لأهل الجرح أمّا لو عابه قائل آخر بما جرح به فأدّب وكان غيبة .

القاعدة الثّانية : الجرح لايقبل إلاّمن عدل عارف باسبابه ، ثمّ ذكر اختلاف العلماء فى عدد الجارح والمعدّل بقوله : وهل يشترط فى الجارح والمعدّل العدد ؟ فيه خلاف العلماء ، والصحيح أنه لايشترط بل يصير مجروحا أو عدلا بقول واحد ،لأنه من باب الخبر، فيقبل فيه الواحد، ثمّ ذكر الاختلاف فى ضرورة ذكر سبب الجرح ، وقال فى بيان المذهب الثّالث الذى هو المختار عنده، ـ والله أعلم ـ وذهب الآخرون إلى أنه لايشترط من العارف بأسبابه ويشترط من غيره ، ويمكن أن يكون هذا محاكمة بين المذهبين الأولين الذى يشترط بيان سبب الجرح والذى لايشترط بأن فائدة الجرح عند من يشترط بيان سبب الجرح التوّقف عن الاحتجاج برواية المجروح المبهم إلى أن يبحث عن ذلك الجرح ، ثم من وجد فى الصحيحين ممن جرحه بعض المتقدمين يحمل ذلك على أنه لم يثبت جرحه مفسرا بمايجرح .

ولو تعارض جرح وتعديل قدم الجرح على المختار الذى قاله المحققون والجماهير ، والصحيح أنه لافرق فى ذلك بين كثرة عدد المعدلين وقلّته ؛لأن الجارح اطلع على أمر خفى على المعدل.

الجواب عن رواية بعض الائمّة عن هئولآء الضّعفاء المتروكين

القاعدةالثالثة : قد ذكر مسلم فى هذا الباب أن الشعبى روى عن الحارث الاعور، وشهد أنه كاذب، وذكرعن غيره (غيرالحارث) قال حدثنى

فلان وكان متهمًا، وذكر عن غير الشعبى عن غيره الرواية عن الضعفاء والمغفلين والمتروكين ، فقد يقال لم حدّث هؤلاء الائمة عن هؤلاء مع علمهم بانهم لايحتج بهم ؟ ثم أجاب الإمام النووى عن هذاالاشكال باربعة أجوبة :

الاول : أنهم رووا هذه الاحاديث الضعاف عن هؤلاء الضعفاء ليعرفوها ويبينوا ضعفها فلا يلتبس فى وقت مّا عليهم أو على غيرهم أويظنّوا فى صحتها .

والثاني : ان الضعيف يكتب حديثه ليعتبر به أو يستشهد به كماقد مناه فى فصل المتابعات ولا يحتج به على انفراده .

والثالث : ان روايات الراوى الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل فيكتبونها، ثم يميز أهل الحفظ والإتقان بعض ذلك من بعض، وذلك سهل عليهم معروف عندهم كما أن سفيان الثورى احتج بذلك حين نهى عن الرواية عن الكلبى؟ فقيل له أنت تروى عنه؟ فقال أنا أعرف صدقه من كذبه .

والرّابع : انّهم قد يروون عنهم أحاديث التّرغيب والترهيب، وفضائل الأعمال،والقصص وأحاديث الزهد ومكارم الأخلاق، ونحوذلك ممّالايتعلّق بالحلال والحرام وسائر الأحكام ، وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه ، ويجوز رواية ما سوى الموضوع منه والعمل به ؛ لأن أصول ذلك صحيحة مقررة فى الشرع معروفة

عند أهله ، وعلى كلّ حال فإن الأئمة لايروون عن الضعفاء شيئا يحتجون به على إنفراده في الأحكام ، فإن هذا شئ لايفعله إمام من أئمّة المحدّثين ولامحقّق من غيرهم من العلماء .

١٦ ـ فعل كثير من الفقهاء في رواية الضعاف والاحتجاج بها في الأحكام قبيح جدّا

وأما فعل كثير من الفقهاء أو أكثرهم ذلك واعتمادهم عليه فليس بصواب بل قبيح جدّا ، وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم يحل له أن يحتج به ؛ فإنهم متفقون على أنه لايحتج بالضعيف في الأحكام، وإن كان لايعرف ضعفه لم يحل له أن يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عنه إن كان هو عارفا أو بسوال أهل العلم إن لم يكن عارفا . (والله أعلم)

القاعدة الرّابعة :في بيان اصناف الكاذبين في الحديث وحكمهم،ثمّ ذكر قول القاضيَ عياض، قال القاضي: الكاذبون ضربان : ضرب عُرفوا بالكذب في حديث رسول الله ﷺوهم خمسة أنواع :

١ ـ منهم من يضع عليه مالم يقله أصلا ، إما ترافعا أو استخفافا كالزنادقة واشباههم ممّن لم يرج في الدّين وقارا ، وإمّا حسبةً بزعمهم وتديّنا ،كجهلة المتعبّدين الذين وضعوا الأحاديث في الفضائل والرّغائب،وإمّا إغرابا وسمعة كفسفة المحدّثين ،وإما تعصبًا واحتجاجا كدعاة المبتدعة ومتعصّبي المذاهب .

واما اتباعا لهوى أهل الدّنيا فيما أرادوه، وطلبا للعذرلهم فيما أتوه، وقد تعيّنت جماعة من كل طبقة من هذه الطّبقات عند أهل الصّنعة وعلم الرّجال .

٢ ـ ومنهم من لايضع متن الحديث ولكن ربما يضع للمتن الضعيف اسنادًا صحيحًا مشهورًا .

٣ ـ ومنهم من يقلّب الأسانيد أو يزيد فيها ويتعمّد ذلك إمّا للإغراب على غيره، وإما لرفع الجهالة عن نفسه .

٤ ـ ومنهم من يكذب فيدعى سماع مالم يسمع، ولقاء من لم يلق، ويحدث بأحاديثهم الصحيحة عنهم .

٥ ـ ومنهم من يعمد إلى كلام الصحابةوغيرهم وحَكِم العرب والحكماء فينسبها إلى رسول اللّه ﷺ.وهئولآء كلهم كذّابون متروكوا الحديث .

٦ـ والضرب الثانى من لايستجيز شيئا من هذا كله فى الحديث،ولكنه يكذب فى حديث النّاس وقدعرف بذلك ، فهذا أيضا لاتقبل روايته ولاشهادته وتنفعه التّوبة ويرجى له القبول .[1]

(١) إنتهى ملخص كلام النووى ١ـ ٢٠ و ٢١ .

ذكر أسماء المجروحين وجارحيهم مع وجوه الجرح

أسماء المجروحين :

(١)عبدالله بن مسور أبو جعفر الهاشمی المدائنی.

(٢)عمروبن خالد (المتوفی ١٢٠هـ)

(٣)عبدالقدوس الشامی.(قال الذهبی:بقی إلی ما بعد السبعين ومئة)

(٤)محمدبن سعيد المصلوب.(المتوفی ١٥٠هـ)

(٥)غياث بن ابراهيم.

(٦)سليمان بن عمرو أبوداود النخعی.

الجارحون ووجوه الجرح :

الإمام مسلمؒ : واعلم أن الإمام مسلمؒ قد ضعّف هؤلاء إجمالا وضعفّهم الآخرون تفصيلا ،أما إجمالا فقال:**فأما ماكان منها (أی من الأخبار والآثار)عن قوم متهمون عند أهل الحديث الحديث أو عند اكثر منهم فلسنا نعرّج ونتوجه (بتخريج أحاديثهم)كعبد اللّه بن مسور وأبی جعفر المدائنی وعمروبن خالد وعبدالقدوس الشامی ومحمّد بن سعيد المصلوب وغياث بْنَ إبراهيم وسليمان بن عمر وأبی داود النخعی وأشباههم ممن اتّهم بوضع الأحاديث وتوليد الاخبار**(فما سيأتی من الرّواة المجروحين إلی قوله "قال مسلمؒ" بيان لتلك الاشباه).

وأما تفصيلا فنقل عن ابن أبى حاتم أنه قال: قال عمروبن على الفلاس: أجمع أهل العلم على ترك حديثه (عبدالقدوس)فهذا هو عبدالقدوس الذى عناه مسلمؒ وهناعبدالقدوس آخر هوثقة،وهو عبدالقدوس بن الحجاج الخولانى الشامى الحمصى من شيوخ البخارى ومسلم وأحمد بن حنبلؒ، ويحي بن معينؒ، وغيرهم من المحدثين الكبار.

يقول الحسن الحلوانى سمعت شبابة قال : كان عبدالقدوس يحدثنا، فيقول سويد بن عقلة (فى موضع غفلة)قال شبابة وسمعت عبدالقدوس يقول: نهى رسول اللّه ﷺ أن يتخذ الرّوح عرضا(بفتح الرّاء فى الرّوح وبعين المهملة)فى "عرضا"(عوض أن يقول الرّوح غرضابضم الرّاء والغين المعجمة)ثمّ فسّره بقوله يعنى يتخذ كوة فى حائط ليدخل عليه الرّوح (الهواء)، والمراد بهذالكلام بيان تصحيف عبدالقدوس وغباوته واختلال ضبطه، وحصول الوهم فى إسناده ومتنه ، فالوهم فى الإسناد فى قوله :عقله وفى المتن فى قوله:الرّوح عرضاً،وفى شرحه هو قوله :يعنى يتخذ كوّة[١] الخ.

قال عبدالرزاق "مارأيت ابن المبارك يفصح بقوله (كذّاب) إلاّ لعبدالقدوس ،فإنّه سمعته يقول فيه: إنّه كذّاب" . [٢]

قال أبوحاتم الرّازى: محمّد بن سعيدالمصلوب متروك الحديث، قتل

---

(١)خلاصة فتح الملهم ١-٣ .

(٢)مقدمة الإمام مسلم ١ ـ ١٨.

وصلب فى الزندقة ، قال أحمد بن حنبل : قتله (محمّد بن سعيد) أبوجعفرفى الزندقة وحديثه موضوع .

قال خالد بن يزيد "سمعته (محمد بن سعيد) يقول إذا كان كلام حسن فلم أر بأساً أن أجعل له إسنادًا. قال البخاريؒ فى تاريخه: تركوه .

(غياث بن إبراهيم) (النووى ١ ـ ٥)

قال رقبةبن مسقلة : إنّ أباجعفر الهاشمى ألمدائنى كان يضع أحاديث كلام حق، وليست من أحاديث النبى ﷺ ومعنى قوله : كلام حق كلام صحيح المعنى، وحكمة من الحكم ، ولكنه كذب فنسبه إلى النبى ﷺ، وليس هو من كلامه عليه السلام .

(فتح الملهم ١ـ ٢٩)

قال على بن المدينى: كان أبوجعفر المدائنى يضع الحديث على النبى ﷺ .

قال أحمدؒ أحاديثه(أبى جعفر) أحاديث موضوعة .

قال الإمام مسلم : فمن هذا الضرب من المحدّثين (أى من الضرب الذى تخالف روايته رواية أهل الحفظ والرّضى أو لم تكد توافقها) عبداللّه بن محرّر، ويحي بن أبى أنيسة، والجرّاح بن المنهال أبو العطوف، وعباد بن كثير، وحسين بن عبداللّه بن ضميرة، وعمر بن صهبان، ومن نحوهم فى روايته المنكر من الحديث، فلسنا نعرّج على حديثهم ولانتشاغل به .

(٧)عبدالله بن محرّر

قال الإمام النوويؒ : واتفق الحفّاظ المتقدمون على تركه(عبدالله بن محرّر [١]).

قال أحمد : ترك النّاس حديثه (عبدالله بن محرّر)وقال الآخرون مثله.

قال ابن حبان : "كان عبدالله بن محرّر من خيار عباداللّه إلاّأنه كان يكذب ولايعلم ويقلّب الأسانيد ولايفهم". (النووى ١ ـ٥)

قال الهلال بن علاء :هو (عبدالله بن محرّر)منكر الحديث،كذا فى التهذيب .

كان عبدالله بن المبارك يقول: "لو خيّرت بين أن أدخل الجنّة وبين أن ألقى عبدالله بن محرّر لاخترت لقائه ثمّ دخول الجنّة "،ولكن لما رأيته كانت بعرة أحبّ إليّ منه (مقدمة مسلم)

(٨) يحي بن أبى أنيسة(المتوفى ١٤٦هـ)

قال زيد بن أبى أنيسة: "لاتأخذوا عن أخى " (يحي بن أبى أنيبسة) .

وقال عبيدالله بن عمرو: وكان يحي بن أبى أنيسة كذّابا . وقال ابن حجر : يحي بن أبى أنيسة ضعيف من السّادسة .

وقال عمرو بن على: يحي بن أبى أنيسة صدوق كان يهم فى

---

(١) وعبدالله بن محرر عامرى، هو من تابعى التابعين، روى عن الحسن وقتادة والزهرى ونافع مولى بن عمر وآخرين ، واتفق الحفاظ على تركه . (مكمل إكمال الإكمال للسنوسى (١: ١٢)

الحديث ، وقد أجمع أصحاب الحديث على تركه، إلاّ من لايعلم (حاله).

وقال يعقوب بن سفيان (هو (أى يحي بن أبى أنيسة) ضعيف لايكتب حديثه إلاّ للمعرفة، وقال السّاجى: هومتروك الحديث جدًا .

(فتح الملهم(١ - ١٢)

(٩) الجرّاح بن المنهال

وقال إحمد بن حنبل: كان الجراح صاحب غفلة .

وقال ابن المدينى: ايكتب حديثه .(أى حديث الجراح بن المنهال)

و قال النّسائىؒ والدار قطنىؒ: (الجراح بن المنهال) متروك .

وقال إبن حبّان : كان(الجراح) يكذب فى الحديث ويشرب الخمر كذا فى الميزان .

(١٠) عبّاد بن كثيرالثقفى(المتوفى ١٦٠هـ)

قال ابن حجرؒ: (عبّاد بن كثير) متروك .

وقال أحمد بن حنبلؒ : "روى (عبّاد) أحاديث كذب".

(تقريب التهذيب ص ٩٥)

قال أحمد أحاديثه أحاديث موضوعة، سأل ابن المبارك عن سفيان الثورى فقال: إنّه (عبّاد بن كثير) إذا حدّث جاء بأمرعظيم (أحاديث ضعيفة)، ثم قال لسفيان : هل لى إجازة أن أثنى على عبّاد (فى مجلس ذكرفيه) باعتبار دينه، وأقول لاتأخذوا عنه الحديث ؟ قال سفيان : أى نعم ، فأجازه بمنع

النّاس من الأخذ عنه .

قال عبداللّه بنِ المبارك انتهيت إلى شعبة، فقال: هذا عبّاد بن كثيرفاحذروه ،أى فاحذروا روايته وحديثه .

(١١) حسين بن عبداللّه بن ضُمَيْرة

قال أبوحاتم : (حسين بن عبداللّه) متروك الحديث .

كذّبه (حسين بن عبداللّه) مالكؒ .

قال البخارىؒ: "منكرالحديث ضعيف".

(١٢) عمر بن صهبان(المتوفى١٥٧هـ)

قال النووىؒ : متفق على تركه (أى عمربن صهبان) .

وقال البخارىؒ: (عمربن صهبان) منكرالحديث. وقال أبوحاتم: هو أى (عمر بن صهبان) "ضعيف الحديث " ومنكر الحديث ومتروك الحديث.

وقال إبن عدىؒ : عامة أحاديثه (عمربن صهبان) لايتابعه عليها الثقات، وغلب على أحاديثه المناكير .

(فتح الملهم ١ ـ ١٢)

(١٣) عمرو بن عبيد (المتوفى ١٤٣هـ)

قال يونس بن عبيد(أخوعمروبن عبيد) "كان عمرو بن عبيد يكذب فى الحديث .

وقال معاذ بن معاذ لعوف بن أبى جميلة: إن عمرو بن عبيد حدّثنا عن

الحسن أن رسول اللّه صلى ﷺ قال: من حمل علينا السلاح فليس منّا ، قال:كذب واللّه عمرو، ولكنه أراد أن يحوزها[١] (أن يجمع ويجرّ هذه الرّواية) إلى قوله الخبيث ، قال النووىؒ: كذب بهذه الرّواية ليعضد بها مذهبه الردئ ،وهو الإعتزال ؛ فانّهم يزعمون أن ارتكاب المعاصى يخرج صاحبها من الإيمان ويخلده فى النّار، ولايسمّونه كافرا بل فاسقاً[٢] مخلّدا فى النّار .

فإن قيل: إن حديث "من حمل علينا السلاح فليس منّا" صحيح مروى من طرق ذكرها مسلم فى كتابه هذا،فكيف جرح عوف عمرا برواية هذا الحديث؟ فالجواب انّ مسلماً أراد من إدخال هذا الحديث هنا بيان انّ عوفا جرح عمرو بن عبيد وقال: "كذب" مع أن الحديث صحيح لكونه نسبه إلى الحسن ،وكان عوف من كبار أصحاب الحسن والعارفين بأحاديثه، فقال:كذب فى نسبته إلى الحسن، فلم يرو الحسن هذا أولم يسمع هذا من الحسن .

يقول الإمام النووىؒ: واماعمرو بن عبيد فهو القدرى المعتزلى الذى كان صاحب الحسن البصرى.[٣]

كان رجل يأخذ الحديث عن أيوب السختيانىؒ ثمّ تركه ولازم عمرو

---

(١) الحوز: الجمع وضمّ شئ إلى شئ .

(٢) ملخص النووى ١-٧١ .

(٣) أيضا .

بن عبيد، فلما لقيه أيوب فى طريق السوق، فقال له: لازمت عمراً ؟ قال نعم يا أبابكر (كنية أيوب) إنّه (عمرًا) يجيئنا باشيأ غرائب ، قال أيوب: انما نفّر او نفرق من تلك الغرائب (أى الأوهام والأكاذيب) قيل لأيوب: انّ عمرو بن عبيد روى عن الحسن قال : لا يجلد السكران من النبيذ، فقال: كذب إنما سمعت الحسن يقول يجلّد السكران من النبيذ ، قال سلاّم بن أبى مطيع: وكان أيوب علم أنى آتى عمراً ، فلقينى يوما وقال : أرايت رجلاً لا تأمنه على دينه فكيف تأمنه على الحديث ؟ قال أبو موسى معتذرا : حدثنا عمرو بن عبيد قبل أن يحدث ما أحدث (أى قبل أن يصير مبتدعا قدريّاً) .

(١٤) عمرو بن ثابت بن هرمز البكرى(المتوفى١٧٢هـ)

يقول عبدالله ابن المبارك على رؤس النّاس : دعوا حديث عمرو بن ثابت ، فانه كان يسبّ السلف .

قال ابن معين : (عمروبن ثابت) ليس بشئ ، وقال مرّة اخرى: ليس بثقة ولامامون .

وقال النسائىؒ : عمرو بن ثابت متروك الحديث .

وقال ابن حبّانؒ:يروى عمرو الموضوعات .

قال أبوداودؒ : هو رافضى خبيث.

وقال البخارىؒ : ليس بالقوى عندهم .

وقال العجلى : شديد التشيّع غال فيه ،واهى الحديث .[١]

وقال يحي بن سعيد لقاسم بن عبيدالله بن عبدالله بن عمرالذى امّه بنت القاسم بن محمّد بن أبى بكر الصديقؓ : يا أبا محمّد إنه قبيح على مثلك أن تسئل عن شئ من أمر هذا الدين فلا يوجد عندك منه علم ولامخرج ، ثمّ استدل يحي بقوله : لأنك ابن إمامى هدى[٢] أبى بكر وعمر ،فقال له القاسم: أقبح من ذلك عندمن يعقل أن أقول بغير علم أو آخذ عن غير ثقة ، فسكت يحي وما أجابه .

وقدأجاز سفيان الثوریؒ وشعبةؒ ومالكؒ وابن عيينةؒ الإخبار عن ضعف الرجل وكونه غير ثبت فى الحديث .

(١٥) شهر بن حوشب (المتوفى ١١٢هـ)

سئل ابن عون عن حديث شهربن حوشب، وهو قائم على أسكفّة الباب (العتبة السفلى) فقال : إن شهرا نزكوه إن شهرا نزكوه ، قال الإمام مسلم : أخذته ألسنة النّاس، أى طعنوا فيه وتكلموا بجرحه. قال شعبة : وقد لقيت شهرًا فلم أعتد به .

---

(١) فتح الملهم ١ ــ ٢٣.

(٢) ومعنى كونه ابن إمامى هدى هو ابن عبيدالله ابن عبدالله بن عمر ،وكذلك هو ابن أم عبدالله بنت القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديقؓ .

توثيق بعض الائمة شهر بن حوشب

واعلم أنّ شهرًا ليس متروكًا بالاتفاق بل وثقه كثير من كبار أئمة السلف، فمّمن وثّقه أحمد بن حنبلؒ ويحي بن معينؒ وآخرون ، وقال أحمد بن حنبلؒ : ما أحسن حديثه، فوثّقه ، وقال أحمد بن عبدالله العجلىؒ : هو(شهر) تابعى ثقة، وقال ابن أبى خيثمةؒ عن يحي بن معينؒ : هو ثقة ، وقال أبوزرعةؒ: لا بأس به ، وقال الترمذىؒ : قال محمد يعنى ابن إسماعيل البخارىؒ : " شهر" حسن الحديث، وقوّى أمره، وقال إنما تكلم فيه إبن عون ، ثمّ روى عن هلال بن أبى زينب عن شهر .

وقال يعقوب بن شيبة : "شهر" ثقة ، وقال صالح بن محمد : " شهر" روى عنه النّاس من أهل الكوفة، وأهل البصرة،وأهل الشّام ،ولم يوقف منه على كذبه، وكان رجلاً ينسك أى يتعبّد ، إلاّ أنه روى أحاديث لم يشركه فيها أحد ، فهذا كلام هئولآء الأئمة فى الثناء عليه.

قال الإمام النووىؒ : وأما ما ذكرمن جرحه من أنه أخذ خريطة من بيت المال ، فقد حمله المحققون على محمل صحيح ، وأما قول أبى حاتم بن حبان : إنه سرق من رفيقه فى الحج عيبة فغير مقبول عند المحققين، بل أنكروه . والله أعلم (النووى ١ ـ ١٣)

وجه ضعف الصوفية فى الرّوايةهوعدم اعتنائهم بعلم الحديث

وقال يحي بن سعيد القطان: لم نر الصالحين فى شئ أكذب منهم فى

الحديث، وقال مرة أخرى : لم تر أهل الخير فى شئ أكذب منهم فى الحديث،ومعنى كلامه هو ما قال مسلمؒ :يعنى يجرى الكذب على ألسنتهم ولا يتعمّدون ، وذلك لكونهم لايعانون صناعة أهل الحديث فيقع الخطأ فى رواياتهم ولا يعرفونه، ويروون الكذب ولايعلمون أنه كذب ، وقد قدمنا أن مذهب أهل الحق أن الكذب هو الاخبار عن الشئ بخلاف ما هوعليه عمدًا كان أو سهوًا أو خطأً .

فلايدخلون تحت قوله عليه السلام : من كذب علىّ متعمّدا فليتبوأ مقعده من النّار . (النووى ١ : ١٤)

محمد بن سعيدالمصلوب الذى مرّذكره فى الرّقم (٤)

قال عيسى بن يونس :كنت على بابه (محمد بن سعيد)وكان سفيان عنده، فلمّا خرج سفيان ،سألته عنه، فاخبر أنّه كذّاب، ورواية محمّد بن سعيد عن عبّاد فقط على تقدير وجود هذا اللفظ (عباد بن كثير) فى نسخة صحيح مسلم، و عن عبّاد و معلّى الرازى كليهما على تقدير عدم وجوده ، وضمير عنه فى الصورة الاوْلى فى قوله "روى عنه" عبّادبن كثير مبهم تفسيره عبّاد بن كثير أى روى عن عبّاد بن كثير كمافى. (فتح الملهم ١-٣٢)

(١٦) غالب بن عبيدالله: (المتوفى ١٣٥هـ)

قال خليفة بن موسى: دخلت على غالب بن عبيدالله، فجعل يملى علىّ حدثنى مكحول كذا، حدثنى مكحول كذا، فاخذه البول فقام فنظرت

فی الکرّاسة فإذا فیها :حدّثنا أبان عن أنس وأبان عن فلان ،فترکته وقمت، یعنی لمخالفة ما أملی بلسانه وهو حدّثنا مکحول لما فی کراسته، وهو حدّثنا أبان عن أنس (١) ولانّی علمت انّه مدلّس ، قال صاحب فتح الملهم : "سمع منه وکیع وترکه" .

وقال إبن معینؒ:(غالب بن عبیدالله) لیس بثقة.وقال الدارقطنیؒ وغیره:هومتروك . (کذافی المیزان)

(١٧)هشام بن زیاد أبی المقدام

یقول الحسن بن علی الحلوانی: قلت لعفان بن من مسلم إنهم یقولون: هشام سمعه (هذا الحدیث) من محمد بن کعب فقال عفان إنما ابتلی هشام من قبل هذا الحدیث، کان یقول:حدّثنی یحي عن محمد، ثمّ ادعی بعد أنه سمعه عن محمد . وقال صاحب فتح الملهم : أمّاهشام هذا فهو ابن زیاد الأموی مولاهم البصری ضعّفه الأئمة . (٢)

(١٨)روح بن غطیف:

قال عبدالله بن المبارك: رأیت روح بن غطیف راوی حدیث "تعاد الصلوة من الدم قدر الدرهم" وجلست إلیه مجلسا وکنت استحی عن أصحابی أن یرونی جالساً معه کراهیة حدیثه .

---

(١) مکمل إکمال الإکمال ١: ٢٨ .

(٢)فتح الملهم ١ : ٣٣ .

وهّاه إبن معين .وقال الإمام النّسائیؒ :متروك .وقال الدّار قطنیؒ: هومنكر الحديث جدّا .

وذكر الإمام البخاریؒ حديثه هذا فی تاريخه الكبير، وقال: هذا باطل . وقال أبو حاتم :ليس روح بن غطيف بثقة .

وقال السّاجی روح "منكر الحديث " كذا فی اللّسان

(فتح الملهم ص ١:٣٤)

(١٩) بقية (المتوفی ١٩٧هـ)

قال عبداللّه بن المبارك: بقية صدوق اللّسان، ولكنه يأخذ عمن أقبل وأدبر (ای عن الثقاة والضعفاء) قال ابن عيينة: لا تسمعوا من بقية ما كان فی سنّة، واسمعوا منه ما كان فی ثواب وغيره .

وقال ابن القطان: بقيّة يدلّس عن الضعفاء، وهو أقوی حالا من اسماعيل بن عيّاش ،مع انه مدلّس ، وقال يعقوب : بقية ثقة حسن الحديث إذا حدث عن المعروفين وكان يسمی الكنی ويكنّی الأسامی وهو نوع من التدليس.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه(بقية) ولا يحتجّ به، وهو أحبّ إلیّ من إسماعيل بن عياش، وقال ابن القطان : بقية يدلّس عن الضعفاء ويستبيح ذلك، وهذا إن صح مفسد بعدالته.

وقال بن عدی : يخالف(بقية) فی بعض رواياته عن الثقاة، واذا روی

عن أهل الشام فهو ثبت، وإذا روى عن غير هم يخلط وإذا روى عن المجهولين فالعهدة منهم لا منه، وقال مسهر الغسّانى : بقية ليست أحاديثه نقية فكن منها على تقية ، وقال أحمد بن حنبل: توهمت أن بقية لا يحدث المناكير إلا عن المجاهيل، فاذا هو يحدث المناكير عن المشاهير، فعلمت من أين أتى هذا ، قلت فى نفسى : أتى هذا من التدليس .

(فتح الملهم ١ : ٢٦)

(٢٠) الحارث الأعور الهمدانى (المتوفى ٦٥هـ)

قال الشعبى :حدّثنى الحارث الأعور الهمدانى، وهو كان كذّابا، وقال مرّة أخرى : إنه من أحد الكاذبين، ومن سوء معتقد الحارث الفرق بين القرآن والوحى ،كما يقول الغلاة من أهل الرفض ، ومع ذلك حدّث الشعبى عنه ليعرّف حاله، قال ابراهيم : ان الحارث قد اتهم .

سمع مرّة الهمدانى من الحارث شيئا، فقال له : اقعد بالباب، فدخل مرّة وأخذ سيفه وأحسّ الحارث بالشرّ (أى قتله) فذهب.

(٢١) المغيرة بن سعيد

(٢٢) أبو عبدالرّحيم دمشقى الضبى الكوفى

قال إبراهيم لابن عون: ايّاكم والمغيرة بن سعيد، وأبا عبدالرّحيم فانها كذّابان .

قال الشيخ العثمانى: هو (المغيرة) رافضىّ كذّاب .

قال النّووى : هو كوفىّ دجّال احْرق بالنار .

قال ابن عدىّ : لم يكن بالكوفة ألعن من المغيرة بن سعيد .

وقال النسائى فى كتابه "كتاب الضعفا" : هو كوفى دّجال أحرق بالنّار زمن النخعى فانّه ادّعى النّبوة .[1]

فكان أبوعبدالرّحمن السّلمى يقول لعاصم وأصحابه حين كانوا غلمانا لاتجالسوا القصّاص غير أبى الأحوص وإيّاكم وشقيق[2] (أباعبدالرّحيم) قال: وكان شقيق يرى برأى الخوارج .

قال عيّاض: هو شقيق الضّبى الكوفى القاصّ ضعفه النّسائى.

(٢٣)جابر بن يزيد الجعفى (المتوفى ١٢٨هـ)

قال محمد بن عمروالرّازى سمعت جريرا يقول: لقيت جابربن يزيد الجعفى فلم أكتب عنه ،كان يؤمن بالرّجعة (أى رجوع علىّ رضـ من السّحاب إلى الأرض).

قال سفيان: كان النّاس يحملون عن جابرقبل أن يظهر ما أظهر، فلّما أظهر ما أظهر، اتّهمه النّاس فى حديثه وتركه بعض النّاس، فقيل لسفيان ما أظهر ؟ فقال؛ الإيمان بالرّجعة .

قال ابن معين : كان جابرًا الجعفى كذّابا، ولا يكتب حديثه.

---

(١) نووى ١: ١٥.

(٢) اسمه شقيق وكنيته أبوعبدالرّحيم .

وقال الشعبیؒ: یا جابر لاتموت حتّی تکذب علی رسول ﷺ .

قال أبو حنیفةؒ: مالقیت فی من لقیت أکذب من جابرالجعفی، مارأیته بشئ من رأی الاجاء نی فیه باثر . (فتح الملهم)

قال سفیان بن عینیةؒ: سمعت من جابر الجعفی کلاما فبادرت مخافة أن یقع علینا السّقف .

قال ابن حبّانؒ: کان جابر سبائیا من أصحاب عبداللّٰه بن سبا.

قال سفیان مرة أخری :کذب فی تاویل الآیة ﴿ فلن أبْرح الأرض حتّی یَأذن لِی أبی ﴾ هویظنّ انها فی شان علیؓ کمایقول الرّوافض، وکانت الآیة فی اخوة یوسف، ثمّ قال: سمعت جابرا یحدّث بنحو من ثلاثین ألف حدیث ما أستحل أن أذکر منها شیئا ،وقال جابر : عندی سبعون ألف حدیث وفی بعض الرّوایة عنه : عندی خمسون ألف حدیث .

(٢٤)حارث بن حصیرة الأزدی الکوفی(المتوفی ١٢٦ھ)

قال جریربن عبدالحمید فی شأن الحارث :شیخ طویل السکوت یصرّعلی أمر عظیم (أی الإیمان بالرّجعة أو الرّوایات المنکرة أو التشیّع) قول الجارح: "لیس بستقیم اللّسان" وقوله: "یزید فی الرّقم" (رقم السلعة) من کلمات الجرح یدلاّن علی کذب الرّاوی وعدم الوثوق به، والفضل الجزئی لایکفی فی قبول شهادته .

(٢٥)أبو امية عبدالكريم (المتوفى ١٢٦هـ)

قال الدّارقطنيّ: الحارث شيخ للشيعة يغلوفى التشيّع .

قال أيوب : "رحم اللّه أبو أميّة كان غير ثقة، لقد سألنى عن حديث لعكرمة ثم قال سمعت عكرمة، وممن نصّ على ضعف عبدالكريم هذاسفيان بن عيينة، وعبدالرّحمن بن مهدى، ويحي بن سعيدٌ القطان، وأحمد بن حنبلٌ،وابن عدى، وغيرهم، وقال ابن حبّان :كان(أبو أمية) كثير الوهم فاحش الخطاء، فلما كثر ذلك منه بطل الاحتجاج به ، وقال ابن عبدالبّر : مجمع على ضعفه، ومن أجلّ من جرحه(أباأمية) أبوالعالية ، وأيوب مع ورعه .(أيوب)

(٢٦) أبو داود الأعمى

قال أبوداود الأعمى :حدّثنا البراء وحدّثنا زيدبن أرقم فذُكِرَ ذلك لقتادة، فقال : كذب ماسمع منهم، إنما كان سائلا يتكفف النّاس زمن طاعون الجارف (٦٧ او٨٧) من السنة الهجريةوذُكِر مرّة أخرى عند قتادة سماعه عن ثمانية عشر بدريا فقال ماقاله أولا، وزاد : ماحدّثنا الحسن عن بدرى مشافهةً ولاحدّثنا سعيد بن المسيب عن بدرى مشافهةً يعنى الحسن البصرى وسعيدبن المسيّب أكبر من أبى داود الأعمى وأجلّ وأقدم سنًّا وأكثر اعتناءً بالحديث وملازمة أهله، ومع هذا كله ما حدّثنا واحدمنهما عن بدرى واحد، فكيف بأبى داود الأعمى ؟ نعم روى سعيد بن المسيب عن سعد بن مالك أى سعدبن أبى وقاص، أمّا أبوداود هذا فاسمه "نفيع بن الحارث"

القاص الأعمى متفق على ضعفه .

قال عمرو بن علي : هو (أبو داود) متروك.

قال يحي بن معين وأبوزرعة : ليس هو بشئ .

وقال أبو حاتم : منكر الحديث وضعفه آخرون.

(٢٧) أبو شيبة قاضي واسط[1] (المتوفى ١٦٩هـ)

قال معاذ العنبرى : كتبت إلى شعبة أسأله عن أبي شيبة قاضي واسط ، فكتب إليّ لا تكتب عنه ، ومزّق كتابي (لئلا يفهم بإرسال الكتاب إليك) .

(٢٨) صالح بن بشير المريّ القاص (المتوفى ١٧٣هـ)

قال عفان بن مسلم: حدّثت حمّاد بن سلمة عن صالح المرى عن ثابت بحديث فقال: كذب .

وقال حمّاد بن سلمة :حدّثت همامًا بحديث عن صالح المريّ فقال: كذب .

وفي" التهذيب "قال إبن عديّ : صالح المرّى من أهل البصرة ،وهو رجل قاصّ حسن الصوت ، وعامة أحاديثه منكرات ينكرها الأئمة عليه، وليس هذا صاحب حديث، وإنما أتي من قلّة معرفته بالأسانيد والمتون (المنكرة) .

---

(١) إسمه إبراهيم، واسم ابنه محمد، وأسماء أحفاه عبدالله أبوبكر، وعثمان، والقاسم فهو جدّ أبي بكر وعثمان ابنا أبي شيبة .

(٢٩) الحسن بن عمارة (المتوفى ١٥٣هـ)

قال أبوداود: قال لى شعبة : ائت جرير بن حازم فقل له: لا يحل لك أن تروى عن الحسن بن عمارة، فانه يكذب، ثم بيّن شعبة وجه كذبه، فقال : حدثنا الحسن بن عمارة عن الحكم باشياء لم أجد لها أصلا ؛ لأنى سألت عن الحكم أصلّى النبى ﷺ على قتلى أحد ؟ قال : لم يصل عليهم ، وقال الحسن بن عمارة عن الحكم عن مقسم عن إبن عباس رضـ :أن النبى ﷺ صلى عليهم، ودفنهم، وقال شعبة: قلت للحكم ماتقول فى أولاد الزناء ؟ قال: يصلّى عليهم ، قلت: من حديث من يروى ؟ قال: يروى عن الحسن البصرى، فقال الحسن بن عمارة ثنا الحكم عن يحي بن الجزار عن على ، معنى هذا الكلام أن الحسن بن عماره كذب ، فروى هذا الحديث عن الحكم عن يحي عن على، وإنّما هو عن الحسن البصرى من قوله ، والحسن بن عمارة متفق على ضعفه وتركه .

(النووى ١ ـ ٣١)

قال شعبة : أفادنى الحسن بن عمارة سبعين حديثا عن الحكم ،فلم يكن لها أصل ، وقال شعبة حدثنى الحسن بن عمارة عن الحكم عن يحي بن الجزار عن على سبعة أحاديث،فسألت الحكم عنها فقال: ماسمعت منها شيئا .

(فتح الملهم ١ـ ٣١)

(٣٠) خالدبن محدوج

قال الإمام النووی وخالد : هذا واسطی ضعیف، ضعّفه النسائی أیضاً، وکنیته أبوروح، رأی أنس بن مالكؓ . قال ابن عبد البرّ: هو (خالدبن محدوج) عندهم منکر الحدیث ضعیف جدًا، ضعّفه النسائی وأبوحاتم .

وذکر خالدًا البخاریؒ والساجیؒ والعقیلیؒ وإبن الجارودؒ فی الضعفاء .

وقال إبن عدیؒ : عامة مایرویه (خالد) مناکیر، وقال ابن حبان : یقلب الأخبار فلا یحتج به، قال الحافظ : ثمّ غفل فذکره فی الثقاة ، کذا فی اللّسان.

(فتح الملهم ١ : ٣١)

(٣١) زیاد بن میمون

وامّا زیاد بن میمون فبصری کنیته أبو عمار ضعیف .

قال البخاریؒ فی تاریخه: ترکوه (زیاد بن میمون) .

أما قول الحلوانی وکان ینسبهما إلی الکذب، فالقائل هوالحلوانی، والناسب یزید بن هارون، والمنسوبان خالد بن محدوج وزیادبن میمون .

وذکر یزید بن هارون زیاد بن میمون فقال حلفت أن لا أروی عنه شیئا ولا عن خالد بن محدوج ؛ إذ لقیت زیاد بن میمون ثلاث مرّات فحدثنی عن ثلاثة رجال حدیثا واحدا، عن بکر المزنی، ومورّق، والحسن .

قال الحسن الحلوانی : (شیخ مسلم) کان یزید بن هارون ینسب زیاد بن میمون وخالد بن محدوج إلی الکذب.

قال الحلوانى : سمعت عبدالصمد وذكرت عنده زياد بن ميمون فنسبه إلى الكذب .

قيل لأبى داود الطيّالسى : قدأكثرت الرواية عن عباد بن منصور عن زياد بن ميمون فمالك لم تسمع من عبّاد بن منصور حديث العطّارة الذى رواه النضربن شميل عن زياد بن ميمون كمارواه عبّاد عنه ؟ قال للسائل : اسكت إذلقيت أنا وعبدالرّحمن بن مهدى زياد بن ميمون ،فسألناه فقلنا هذه الأحاديث التى ترويها عن أنسؓ ؟ فقال أرأيتما رجلا يذنب فيتوب، أليس اللّه يتوب عليه ؟ قلنا نعم قال : ما سمعت من ذا قليلا ولا كثيرا، إن كان لا يعلم النّاس فأنتما لا تعلمان أنّى لم ألق أنساً ؓ ؟ قال أبوداودؒ فبلغنا بعد أنه يروتلك الأحاديث ،فأتيته أنا وعبدالرّحمن ، فقال : أتوب ثمّ كان بعد يحدّث فتركناه، والحاصل أن عبّادا قد روى حديث العطارة عن زياد بن ميمون، وقد ظهر كذب زياد عنده فتركته .

التوضيح

واعلم أنّ محمود بن غيلان يروى عن أبى داود الطيالسى والنضر بن شميل وآخرين، كمافى التهذيب (١٠ : ٦٤و٦٥) وأن عباد بن منصور يروى عنه الطيالسى والنضر وآخرون كما فى التهذيب (٥ ـ ١٠٣ـ ١٠٤) وأن عبادا روى عن زياد بن ميمون كما فى كتاب الجرح والتعديل لابن أبى حاتم. (ج ١ ق ٢ ص ٥٤٤)

وبعد هذا التمهيد فاعلم أن مسلماً أراد الجرح على زياد بن ميمون أحد الضعفاء المتروكين ،فحكى فى ذلك عن شيخه محمود بن غيلان أنه سأل أبا داود الطيالسى عن حديث العطارة بأنه لماذا لا يحدث به عن عبّاد بن منصور كما حدث به عنه زميله النضر بن شميل؟ فذكر أبوداود أن عبادا أخذه من زياد بن ميمون وزياد بن ميمون ساقط متروك ؛ لانه لقيه هووعبدالرّحمن بن مهدى فسألاه عن هذه الأحاديث التى يرويها زياد عن أنسؓ، ومنها حديث العطارة ، فاعترف بذنبه وتاب ثم عاد الرواية بعد فأتياه ثانيا فتاب أخرى إلا أنه لم يستقم فتركاه ، فالمجروح زياد بن ميمون وجارحه أبوداود الطيالسى وقد بيّن سبب الجرح هذا .

(٣٢) مهدى بن هلال

قال عبيدالله بن عمر القواريرى : سمعت حمّاد بن زيد يقول لرجل بعدجلوس مهدى بن هلال لتدريس الحديث بايّام ما هذه العين المالحة(كناية عن ضعفه وجرحه)نبعت قبلكم ؟ قال (ذلك الرّجل) نعم يا أباإسماعيل (القائل هو الرجل الذى كان جليسا لمهدى بن هلال كأنه وافقه على جرحه) وأبوإسماعيل كنية حمّاد بن زيد.

(فتح الملهم ١ ـ٣٢)

قال النسائیؒ : هو(مهدى بن هلال) بصرى متروك الحديث.

وقال السّاجى : كان قدريا من الدعاة .

وقال ابن عديّ : ليس على حديثه ضوء ولانور، كان يدعوا النّاس إلى بدعته .

وقال ابن معين : من المعروفين بالكذب و وضع الأحاديث مهدى بن هلال .

(٣٣) أبان بن أبى عياش (المتوفى ١٤٠هـ)

وقال أبوعوانة : ما بلغني عن الحسن حديث الا أتيت به أبان بن أبى عيّاش، فقرأه عليّ ،ومعناه انه (أبان) كان يحدّث عن الحسن بكل ما سمعه ويُسأل عنه، وهو كاذب في ذلك، وأبان هذا متروك الحديث عند ابن معين والنسائى والفلاس والدارقطنى وأبى حاتم وغيرهم .

قال على بن مسهر : سمعت أنا وحمزة الزّيات من أبان بن أبى عيّاش نحوا من ألف حديث، ثم لقيت حمزة فاخبرنى أنه رأى النبى ﷺ فى المنام فعرض عليه ماسمع من أبان، فما عرف منها الآشيئا يسيرا خمسة أو ستة .

قال القاضى هذا (أى العرض فى المنام) استئناس واستظهار من ضعف أبان لا أنه يقطع بامر المنام .

(٣٤) اسماعيل بن عيّاش (المتوفى١٨٢هـ)

قال زكريا بن عدى: قال أبواسحق الفزارى : اكتب عن بقية ما روى عن المعروفين، ولاتكتب عنه ماروى عن غير المعروفين، ولاتكتب عن اسماعيل بن عياش مطلقا (قد مرّذكربقية فى رقم١٩) .

تعديل الائمة إسماعيل بن عيّاش

هذا الذى قاله أبو إسحق الفزارى فى إسماعيل بن عيّاش خلاف قول جمهور الأئمة ،قال عبّاس : سمعت يحي بن معين يقول : إسماعيل بن عيّاش ثقة، وكان أحبّ إلى أهل الشام من بقية ، وقال ابن أبى خيثمة : سمعت يحي بن معين يقول: هو ثقة ،والعراقيون يكرهون حديثه .

وقال البخارى ؒ: ماروى عن الشامين أصح، وقال عمرو بن على: إذا حدث عن أهل بلاده فصحيح، وإذا حدّث عن أهل المدينة مثل هشام بن عروة ويحي بن سعيد وسهيل بن أبى صالح فليس بشئ .

وقال يعقوب بن سفيان :كنت أسمع أصحابنا يقولون : علم الشام عند إسماعيل بن عيّاش والوليدبن مسلم .

وقال يعقوب وتكلم قوم فى إسماعيل، وهو ثقة عدل أعلم النّاس بحديث الشام .

(النووى ج ١ ص ١٨)

(٣٥) المعلى بن عرفان

قال عبداللّه بن عبد الرّحمن الدارمى: سمعت أبانُعيم أنه ذكر المعلى بن عرفان فقال:قال المعلى بن عرفان: حدثنا أبو وائل قال: خرج علينا ابن مسعودؓ بصفّين ،قال أبونعيم: أتراه بعث بعد الموت ؟ إذ كان وفات عبداللّه بن مسعود فى خلافة عثمان فى سنة اثنتين وثلاثين قبل انقضاء خلافته (أى

قبل انتهاء خلافة عثمان) بثلاث سنوات، وصفّين كانت فى خلافة علىؓ بعد شهادة عثمان بسنتين والمعلى هذا أسدى كوفى ضعيف .

قال البخاريؒ فى تاريخه.: هو(المعلى بن عرفان) منكر الحديث وضعّفه الإمام النسائىؒ وغيره أيضا. (النووى ١: ١٩)

(٣٦) محمد بن عبدالرّحمن

(٣٧) أبو الحويرث [١] (المتوفى ١٣٠هـ)

(٣٨) شعبة شيخ ابن أبى ذئب

(٣٩) صالح بن نبهان مولى التؤمة(المتوفى ١٢٥هـ)

(٤٠) حرام بن عثمان المدنى

قال بشر بن عمر: سألت مالك بن أنسؓ عن هئولاء الخمسة محمد بن عبدالرحمن ، وأبى الحويرث ،وشعبة ، وصالح مولى التوأمة، وحرام بن عثمان (انفرادًا واجتماعًا) فقال ليسوا بثقة .

قال إبن معينؒ :حديثه(محمد بن عبدالرّحمن) ليس بشئ.

وقال ابن سعدؒ :كان محمد بن عبدالرّحمن قليل الحديث.

وقال الدارقطنىؒ: ضعيف.

وقال أبوزرعةؒ :حديث محمد بن عبدالرّحمن عن على بن أبى طالبؓ مرسلٌ، وقال أبوزرعة : صالح هذا ضعيف .

---

(١) إسمه عبدالرّحمن بن معاوية الأنصارى قال الحاكم: ليس بالقوى عندهم (نووى ج١-١٩) .

وقال أبوحاتم الرازى : ليس صالح بقوى ، وقال أبو حاتم بن حبّان : تغيّر صالح مولى التوأمة في سنة ١٢٥هـ واختلط حديثه الأخير بحديثه القديم، ولم يتميّز، فاستحق الترك، ولما سئل مالك عن شانهم قال : ليسوا بثقة .

تنبيه وإيقاظ

وتضعيف مالكؒ صالحا هذا قد خالفه في ذلك غيره، فقال يحي بن معين : صالح هذا ثقة حجّة فقيل : إن مالكًا ترك السماع منه، فقال : إنما أدركه مالك بعدماكبر وخرف، وكذلك الثورى إنما أدركه بعد أن خرف، فسمع منه أحاديث منكرة، ولكن من سمع منه قبل أن يختلط فهو ثبت ، وأما أبو الحويرث الذى قال مالك : انه ليس بثقة فهو بضم الحاء واسمه عبد الرّحمن بن معاوية بن الحويرث ، قال الحاكم: ليس بالقوى عندهم ، وأنكر أحمد بن حنبلؒ قول مالكؒ : إنه ليس بثقة، وقال روى عنه شعبة وسفيان،وذكره البخاريؒ في تاريخه ولم يتكلم فيه، وقال الدورى عن ابن معين: ليس يحتجّ بحديثه،وقال مالكؒ : قدم علينا فكتب عن قوم يذمّون بالتخنيث،يعنى أبالحويرث منهم .

وقال أبوداود : وكان يخضب رجليه وكان من مرجئ أهل المدينة،وقال النسائى : ليس بذاك .

(فتح الملهم ١ ـ ٣٧) .

وأماشعبة الذى روى عنه ابن أبى ذئب وقال مالك: ليس بثقة فهو شعبة القرشى الهاشمى، ضعّفه كثيرون مثل مالكؒ .

وقال أحمد بن حنبلؒ ويحي بن معينؒ : ليس به بأس.

وقال ابن عدىؒ: ولم أجد له حديثًا منكرا .

وأما حرام بن عثمان الذى قال فيه مالكؒ : ليس هو بثقة.

قال البخارىؒ : هو أنصارى سلمى منكر الحديث. (١)

قال مالك ويحي بن معين :حرام ليس بثقة، وقال ترك الناس حديثه، وقال الشافعي وغيره : الرواية عن حرام حرام .

وقال ابن حبّان :كان غاليًا فى التشيّع يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل كذا فى" اللّسان" .

(فتح الملهم ج ١ ص ٣٤)

(٤١)شرجيل بن سعد (المتوفى ١٢٣هـ)

قال يحي بن معين:حدّثنا ابن أبى ذئب عن شرحبيل بن سعدو كان متّهما.

(٤٢) فرقد بن يعقوب (المتوفى ١٣١هـ)

قال حمادبن زيد : ذكر فرقد عند أيوب السختيانى فقال: فرقد ليس صاحب حديث.

وقال البخارىؒ: فى حديثه المناكير .

(١) مكمل إكمال الإكمال شرح صحيح مسلم للسنوسى ١ ـ٣٧ .

قال ابن حبّان :كانت فيه غفلة وإساء ة حفظ، فكان يرفع المراسيل، وهو لايعلم ويسند الموقوف من حيث لايعلم فبطل الاحتجاج به .

(فتح الملهم ١ -١١٣)

قال النووی: هوالتابعی العابد لایحتج بحدیثه عند أهل الحدیث لكونه لیس صنعته . (النووی ١: ٢٠)

(٤٣) محمد بن عبدالله

(٤٤) يعقوب بن عطاء :(المتوفی ١٥٥هـ)

ذُكر عند يحي بن سعيد القطّان محمد بن عبدالله بن عبيد بن عمير الليثی فضعفّه جدا، قيل : له أهوأضعف من يعقوب بن عطاء ؟ قال نعم (علم منه ضعف يعقوب بن عطاء أيضا) ثم قال: مارأيت أحدا يروی عن محمد بن عبدالله بن عبيد بن عمير الليثی .

(٤٥) حكيم بن جبير

(٤٦) عبد الأعلی بن عامر (المتوفی١٢٩هـ)

(٤٧) موسی بن دينار :

قال الإمام مسلم حدّثنی بشر بن الحكم قال : سمعت يحي بن سعيد القطّان أنّه ضعّف حكيم بن جبير وعبد الأعلی(وكذا) ضعّف يحي بن سعيد موسی بن دينار، قال: حديثه ريح .

(٤٨)موسی بن دهقان (المتوفی ١٥٠هـ)

(٤٩) عيسى بن أبي عيسى المدنى(المتوفى ١٥١هـ)

وكذاضعّف يحي بن سعيد موسى بن دهقان وعيسى بن أبى عيسى المدنى فكل هئولاء (الخمسة) متفق على ضعفهم، وأقوال الأئمة فى تضعيفهم مشهورة .

فامّا حكيم بن جبير فأسدى كوفى متشيّع ، قال أبوحاتم الرازىّ :هو غال فى التشيّع ، وقيل : لعبدالرّحمن المهدى ولشعبة لم تركت حديث حكيم ؟قال أخاف النّار .

(نووى ج ١ ص ٢٠)

(٥٠) عبيدة بن معتّب

(٥١) السّرى بن إسماعيل

(٥٢) محمد بن سالم

قال بشر بن الحكم: وسمعت الحسن بن عيسى يقول: قال لى ابن المبارك:إذا قدمت على جرير فاكتب علمه كله إلاّحديث ثلاثة :لا تكتب عنه حديث عبيدة بن معتّب وحديث سرىّ بن إسماعيل وحديث محمد بن سالم ،فإنّ هئولاء الثلاثة مشهورون بالضعف والترك وكونهم كوفيين .

(النووى ١: ٢٠)

(٧) باب ما تصح به رواية الرواة بعضهم عن بعض وأشباه ما ذكرنا من كلام أهل العلم إلى قوله : أولى من أن ينسب إلى العلم

يقول الإمام مسلم: وأمثال ما ذكرنا فيما سبق من كلام أهل العلم بالحديث فى رواة الحديث المتّهمين والمجروحين والإخبار عن عيوبهم كثير يطول الكتاب بذكره تفصيلا مع أن فيما ذكرنا من أحوال بعض الضعفاء والمجروحين كفاية لمن عرف مذهب العلماء بالحديث (رواية ودراية) وأقوالهم وآرائهم المتعلقة بعيوب هئولآء الضعفاء ، وإنما أوجب العلماء على أنفسهم الكشف والإبراز عن عيوب رواة الحديث ونقلة الأخبار، بل أفتوا بكونهم غير مقبول الحديث حين سئلوا عن شأنهم، لما فى هذا الإبراز والإفتاء من حظ عظيم، وفى ترك الإفتاء خطر كبير ؛ فان النصيحة فى الدّين للّه ولرسوله ولكتابه ولعامة المؤمنين حق واجب يثاب متعاطيه إذا ابتغى بذلك وجه اللّه ؛ فإن الأخبار الواردة فى أمر الدّين إنما تتعلق بتحليل أو تحريم أو أمر أو نهى أو ترغيب أو ترهيب ، فإذا كان الرّاوى لتلك الأخبار خاليا عن الصدق والأمانة، ثمّ أقدم على الرّواية عن مثل ذلك الرّاوى الذى يعرف حاله ولايذكر ما فيه من الكذب والخيانة لمن لايعرفه يكون كاتما للشهادة وآثما عند اللّه بفعله ذلك وخادعًا لعامة المسلمين ؛ فإن من يسمع تلك الأخبار ولايعرف حال ناقليها فكاد أن يعمل بكلها أو ببعضها فيقع فى

الضلالة ،مع أنها كلّها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها عند أئمة الحديث.

والحال أن الأخبار الصحاح المروية عن الثقاة أهل الحفظ والإتقان والعدالة تغنيه من الرّواية عمن ليس بثقة ولا أهل إتقان وحفظ وعدالة .

وأظن أنّ الذين يعتدّون بأمثال هذه الأحاديث الضعاف والأسانيد المجهولة مع معرفتهم بما فيها من الوهن والضعف إنما يحلمهم على هذا العمل السوء تكثير الرّواية عندالعوام ورجاء أن يقال ما أكثرأحاديث المروية عن فلان ، وكم عددا من الكتاب ألّف فلان فى الحديث، فلا نصيب لأمثال هئولاء الرواة، بل الأولى والأليق بشأنهم أن يسموا جهلاء من أن ينسبوا إلى العلم ويسموا علماء .

تمهيد في بحث المعنعن

١- تعريف المعنعن ومثاله

الاسنادالمعنعن هو الذى قال الرّاوى : فيه فلان عن فلان بلفظ "عن" من غير بيان للتّحديث والإخبار والسّماع،(١) والحديث المعنعن : هو الذى قيل فى إسناده فلان عن فلان .

مثاله فى صحيح مسلم عن إسماعيل بن امية عن يحي بن عبدالله بن صيفى عن أبى معبد عن إبن عبّاس أن رسول الله ﷺ لمّا بعث معاذا إلى اليمن قال : إنّك تقدم على قوم الحديث. (١ - ٣٧)

وفى صحيح البخارى عن عبدالله بن دينار عن عبدالله بن عمر أنّ رسول الله ﷺ قال : إن من الشجرة شجرةً لا يسقط ورقها، وهى مثال المسلم ،حدّثونى ماهى؟ الحديث. (١ - ٢٤)

وفى موطّا للإمام مالكؒ ، عن ابن شهاب عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعودعن عبدالله بن عبّاس أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكّة عام الفتح فى رمضان . (الحديث) (١ - ٨٩)

٢ - إختلاف العلماء فى شروط اتصال المعنعن وقبوله

إشترط الإمام مسلم لقبول المعنعن والحكم باتصاله :

١ - إمكان اللّقاء الذى يعبر عنه بالمعاصرة بين الرّاوى والمروى عنه.

---

(١) تدريب الراوى ١: ٤١ .

٢ ـ وعدم كون الرّاوى مدلّسا .

واشترط الإمام البخارى وعلى بن المدينى وأبوبكر الصيرفى الشافعى(بعد كونه غيرمدلّس وعادلاً).

١ ـ ثبوت اللّقاء بينهما ولو مرّة فى دهرهما .

٢ ـ وزاد أبو المظفر السمعانى الفقيه الشافعى(على شرط اللّقاء وعدم التدليس) طول الصحبة بينهما .

٣ ـ وزاد أبو عمروالدانى المقرئ كون الرّاوى معروفابالرّواية عن الذى روى عنه بالعنعنة . (تلخيص النووى ١ ـ ١٨)

٤ ـ وذهب بعضهم أهل العلم إلى أن المعنعن لايحتجّ به مطلقا(سواء وجدت فيه الشروط المعتبرة أم لا) لإحتمال الانقطاع ،وهذا المذهب مردود باجماع السلف . (السنوسى ١ـ ٤٠)

٣ ـ حكم المعنعن

قيل : انه مرسل ختى يتبيّن اتصاله ، والصحيح الذى عليه العمل وقاله الجماهير من أصحاب الحديث والفقه والأصول إنه متصل بشرطين : بشرط أن لا يكون المعنعن (بالكسر) مدلّسا، وبشرط إمكان لقاء بعضهم بعضًا ،أى لقاء المعنغن من روى عنه بلفظ "عن "وإن لم يثبت اللقاء فى العمر مرة، فحينئذ يحكم بالاتصال إلاّ أن يتبيّن خلاف ذلك (١)(هذا هو مذهب الإمام

(١) إمّاالتدليس وإما عدم إمكان اللقاء .

مسلم الذى أطنب البحث فى إثباته وفى الرّد على من خالفه)وإلى ما ذهب إليه مسلم ذهب القاضى أبوبكر الباقلانى وغيره.

وأمّا عند البخارىؒ وابن المدينىؒ وغيرهما فشرط قبول الحديث المعنعن ثلاثة : عدالتهم، ولقاء بعضهم بعضا،ولوفى العمر مرة، وبرائتهم من التدليس.[١]

٤ ـ حكم المئنئن ونحوه

واختلف فى كلمة (أنّ) كقوله حدّثنى الزهرى أنّ سعيد بن المسيّب قال كذا أو حدّث بكذا أو نحوه، فالجمهور أن لفظة (أنّ) ك (عن) فيحمل على الاتصال بالشرطين المتقدمين (إمكان اللقاء وعدم التدليس)عند مسلم وبالشروط الثلاثة عند البخارى وابن المدينى ف "انّ" مثل "عن" سواء فى الشرط المعاصرة او أواللقاء.

(إكمال المعلم ١ : ١٦٥)

وقال أحمد بن حنبل ويعقوب بن شيبة وأبوبكر البرديجى: لاتحمل (أنّ) على الإتصال والصحيح الأول[٢] وكذا لفظ(قال) و(حدّث)بدون علامة المتكلم و(ذكر) واشباهها، فكلّها محمول على الإتصال والسّماع عند وجود الشرط وإلآفلا .

---

(١) إكمال المعلم ١: ١٦٤ .

(٢) مكمل إكمال الإكمال للسنوسى ١: ٤٠ .

٥ ـ الفرق بين المرسل عند الفقهاء والأصوليين والمرسل عند المحدثين

١ ـ المرسل عند الفقهاء والأصوليين : هو كل ما لم يتصل سنده إلى النبى ﷺ بل أرسله راو من رواته تابعيًا كان أومن دونه ونسبه إلى النبى ﷺ أو سكت فيه عن راو من رواته أو أكثر وارتفع إلى من فوقه ، فهو داخل عندهم فى المرسل سواء كان الساقط واحدا أو أكثر ،وسواء وقع السّقوط فى أول السند أو فى وسْطه أو فى آخره، وكذلك إذا قال : عن رجل ، ولم يسمه ـ (فكلّ هذه مرسل عندهم) [١] وهذا مرادف للمنقطع مطلقا كماقال البيقونى فى منظومه :

وكل مالم يتصل بحال إسناده منقطع الأوصال

٢ ـ المرسل عندأصحاب الحديث : هو ماأرسله التابعى وقال فيه : قال رسول الله ﷺ من غير ذكر الصحابى .

قال الحاكم فى "علوم الحديث[٢] " مشايخ الحديث لم يختلفوا فى أن الحديث المرسل: هو الذى يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعى، فيقول التابعى : قال رسول الله ﷺ .

ومذهب البخارى وأبى داود والترمذى هو مذهب الفقهاء

---

(١) إكمال المعلم ١: ١٦٥ .

(٢) معرفة علوم الحديث ٦٥ .

والأصوليين .

١ـ وقد جآء في صحيح البخارى فى كتاب فضائل القرآن باب فضل "قل هوالله أحد " قول ابن حجر : ويؤخذ من هذا الكلام أن البخارى كان يطلق على المنقطع لفظ "المرسل " .

٢ ـ وقال أبوداود فى" ﴿كتاب اللباس﴾ "باب فيما تبدى المرأة من زينتها" فى حديث ابن دريك عن عائشةؓ : هذا مرسل(فانّ) خالد بن دريك لم يدرك عائشةؓ .

٣ ـ وكذلك قول الترمذى فى حديث سعيد بن أبى هلال عن جابر في كتاب الأمثال باب ماجآء فى مثل الله لعباده قال : هذا حديث مرسل فانّ سعيد بن أبى هلال لم يدرك جابر بن عبدالله، وفى هذا يقول الحاكم : إنه قلّما يوجد الفرق بين المرسل والمنقطع. (إكمال المعلم وتعليقه ١ : ١٦٦)

٦ـ مسئلة حجيّة المرسل

١ ـ فذهب السلف الأول إلى قبوله والحجّة به ، وهو مذهب مالكؒ وأبى حنيفةؒ وعامّة أصحابهما ، وفقهاء الحجاز والعراق.

(٢) وذهب الشافعىؒ وإسماعيلؒ القاضى فى عامّة أهل الحديث وكافة أصحاب الأصول وأهل النظر إلى ترك الحجّة به.

(٣) وعن الأوزاعىؒ والزهرىؒ وابن حنبلؒ ، والمعروف من مذهب مالكؒ وأهل المدينة خلاف ماذكر ، فلهم تفريق فى ذلك (أى تفصيل فى

كونه حجّة) فيقبلون مراسيل بعض، ويتركون مراسيل بعض ، كالشافعى يستدل بمراسيل سعيد بن المسيّب . (إكمال المعلم ١ : ١٦٧)

٧- الفرق بين المرسل والمدلّس

فالمرسل قسمان : جلى وخفى ، فإن كان السقوط فى إسناد الحديث واضحا فهو المرسل الجلى ، وإن كان السقوط فيه صادرًا ممن عرف معاصرته للساقط، ولكن لم يعرف أنه لقيه أم لا فهو المرسل الخفى، هذا على رأى من يفرّق بين المدلّس والمرسل الخفى، ويقال للحديث الذى يكون الساقط فى إسناده خفيا المدلّس أيضا ، ومن يجعل المرسل الخفى قسما من المدلّس يعرّف المدلس هكذا :

هو الحديث الذى يكون السقوط فى إسناده خفيا ، ويقال لهذا النّوع من التدليس تدليس الإسناد ، وهو أن يسقط الرّاوى شيخه الذى روى عنه ويرتقى إلى من فوقه ، فيسند ذلك إليه بلفظ لايدلّ على الاتصال، ولكنه موهم له،كقوله عن فلان، أوأن فلانا ذكر كذا، أو قال فلان كذا موهما السماع منه .

وإنما يكون ذلك إذا كان المدلّس قد عاصر المروى عنه، أو لقيه ولم يسمع منه، أو سمع منه ولكن لم يسمع منه ذلك الحديث الذى دلّس عنه .

والقسم الثانى من التدليس الذى يقال له تدليس الشيوخ، وهو أن يروى عن شيخ حديثا سمعه منه ، فيسميه أو يكنّيه أو ينسبه أو يصفه بما

لايعرف به كيلا يعرف ويظهر ضعفه وسمّاه فخر الإسلام تلبيسا.[١]

وحاصل الفرق أن الإرسال الخفى ماإنما يعرف (١) إمّا لعدم اللقاء لمن روى عنه مع المعاصرة (٢) أو لعدم السماع منه مع ثبوت اللقاء (٣) أو لعدم سماع ذلك الخبر بعينه مع سماع غيره ،فالتدليس حينئذ داخل فى الإرسال الخفى، فعلى هذا التقدير التدليس قسم من الإرسال الخفى وأخص منه

وفرّق الحافظ ابن حجرؒ بينهما فخصّ إسم التدليس بقسم اللقاء وجعل قسم المعاصرة المحضة إرسالا خفيًا،والنظر الدّقيق فى هذه المسئلة يقتضى تسمية ما لايكون فيه إيهام السّماع إرسالا،[٢]وما فيه الإيهام تدليسا.

٨ ـ باب صحة الإحتجاج بالحديث المعنعن إذا أمكن اللقاء ولم يكن فيهم مدلس

تسهيل الباب وتقسيم مباحثه تحت العناوين المختلفة من قوله ،وقد تكلّم إلى قوله إن شاء اللّه .

١ـ يقول الإمام مسلمؒ ما حاصله : أن بعض المعاصرين الذى عدّ نفسه محدّثا، وليس باهل له ،اخترع فى تصحيح الأسانيد وتسقيمها قولا يكون إخماله وعدم ذكر فساده رأيا متينًا ومذهبًا صحيحًا ، فان الأجدر بالقول المطروح، والرأى المجروح إماتته وترك ذكر قائله لئلا يتنبه الجهّال

---

(١) مقدمه فتح الملهم ملخصًا ٩١و ٩٢

(٢) مقدمه فتح الملهم ٩٥.

بقوله ولايغترّوابشهرته، ولكن مخافة شرور العواقب، واغترار الجهلة بمحدثات الأمور، وإسراعهم إلى قبول الأقوال الساقطة عند العلماء، وإعتقادهم خطاء المخطئين حقًا حملنا على الكشف عن فساد قوله وعلى ردّ مقالته ردًا يليق بشأنه؛ فإن هذا الكشف والرّد إن شاء اللّه مرجوا المنفعة ومحمودالعاقبة للأنام.

٩ـ القول الفاسد المطروح من قوله : وزعم القائل إلى قوله: قلّ أوكثر فى رواية مثل ماورد

قال هذا المعاصر : لاتقوم الحجّة بكل حديث فى إسناده فلان عن فلان وقد علم أنهما أى الرّاوى بالعنعنة والمروى عنه كانافى عصر واحد، ويمكن أن يكون هذا الحديث مسموعا منه بالمشافهة، ولكن ليس عندنا دليل يدلّ على أنه سمع منه حديثاما وكذالم نجد فى شئ من الرّوايات أنهما التقيا قط أو تشافها بحديث (أى سمع أحدهما من الآخر مشافهة) نعم تقوم الحجّة بمثل هذا الحديث بعد العلم بلقائهمامرّة فصاعدا، أو بعد العلم برواية أحدهما عن الآخر مشافهة، أو بورود خبر يدلّ على تلاقيهما واجتماعهما فى دهرهما مرّة فما فوقها ، وأمّا إذا لم يكن عنده علم ذلك اللّقاء والاجتماع، ولم تردرواية تدلّ على أن المعنعن (بالكسر) قد لقى الذى روى عنه مرّة أو سمع منه شيئا ، فلايكون خبرهذا الرّاوى (والأمر كما وصف) حجّة عنده بل يكون موقوفا إلى أن يرد عليه ما يدّل على سماعه منه لیشئ من الحديث

قلّ أو كثر .

١٠ - بيان وجه فساد ذلك القول، وذكر القول الرّاجح من قوله: وهذا القول يرحمك اللّه إلى قوله: فان قال الخ

وهذا القول (يرحمك اللّه) فى الطعن فى أسانيد الأخبار المعنعنة قول مخترع ومستحدث، يعنى لم يقل به أحد قبل هذا المعاصر ، وما يساعده أحد من أهل العلم فى عصره.

فالقول الشائع والرّأى الإجماعى عند أئمّة هذا الفنّ قديمًا وحديثًا: أن الحجّة لازمة بخبر كلّ راو ثقة روى عن مثله بكلمة"عن" حديثاويمكن لقاء ه والسّماع منه ؛لكونهما فى عصر واحد، وإن لم يثبت إجتماعهما قطّ و لا مشافهتهما بكلام ، فالرّواية عن مثل هذا الرّاوى ثابتة والحجّة به قائمة.

نعم نحن نتوقف أيضا إذا قام دليل واضح على عدم اللقاء وعدم السماع منه شيئا ، وأما إذا كان أمر اللقاء والسّماع مبهما تحت الإمكان الذى ذكرنا، ولم يقم بعد برهان يدلّ على عدم السّماع فالرّواية فى هذه الحالة محمولة على السّماع أبدا .

ثم يسأل الإمام مسلم عن المعاصر وعن أتباعه فى اختراع هذا الشرط (وهو اللّقاء والسّماع) ويقول : فهل تجدون لإثبات هذا الشرط قول أحد من أئمّة هذا الفنّ الذين يكون قولهم حجّة فى لأسانيد ؟ وإلاّ فهاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ، ولن يجد هو ولاغيره سبيلا قطّ إلى الاستدلال بقول أحد

من علماء السلف لإثبات هذا الشرط فإنهم ما قالوا مثل قولهم .

١١ـ ذكر دليل المعاصر من قوله: فإ ن قال: قلت إلى قوله: لإمكان الإرسال فيه

دليل المعاصر : إنما قلت هذا القول واشترطت اللقاء او السماع لأنّى وجدت رواة الحديث قديمًا وحديثًا يروى أحدهم عن الآخر من غيراللّقاء والسماع منه شيئا،ووجدتهم يجيزون الرّواية بالإرسال من غير سماع من جانب، ولكن من جانب آخر وجدنا الرّوايات المرسلة ليست بحجّة فى أصلنا وأصل أهل العلم بالأخبار ، فمست الحاجة(لأجل عدم حجيّة المرسل) إلى زيادة هذا الشرط والبحث عن كلّ راوعمن روى عنه، فإذا علم سماعه منه لأدنى دليل (يدلّ على السماع) ثبت عندى أنّ جميع مايروى عنه يكون بعد السّماع ،ويكون حجّة وأمّا إذا غاب وبعد عنى معرفة السماع أتوّقف فى الخبر المروى عنه ، ولم يكن عندى حجّة لإمكان الإرسال فيه .

١٢ـ ردّ دليل المعاصرمن قوله : فيقال له إلى قوله : فيسمى الذى حمل الحديث عنه ويترك الإرسال

ولو كان الأمر كما قلت من ترك الإحتجاج بالخبر والحكم بضعفه لأجل إمكان الارسال لزم عليك أن لاتقول بإثبات إسناد المعنعن قطءً حتى تجد السماع من أوّله إلى آخره ، مثلا ورد علينا حديث بإسناد هشام بن عروة

عن أبيه عن عائشةؓ عن النبی ﷺ ونعلم بالقطع أنّ هشاما قد سمع من أبيه وأنّ أباه قد سمع من عائشةؓ كما نعلم أن عائشةؓ قد سمعت من النبی ﷺ ، ومع ذلك يمكن أن يحبّ هشام الرّواية بالإرسال (لكمال الوثوق أو طلبا للعلو) ولايقول فی الرّواية التی سمعها من أبيه : سمعت أبی أو أخبرنی أو نحوه ممّا يدلّ علی السّماع، فحينئذ يحتمل أن يكون فی هذه الرّواية بين هشام وبين أبيه رجل آخر سمع هشام منه وهو من أبيه، وكما يمكن ذلك فی هشام عن أبيه فهو أيضا ممكن فی أبيه عن عائشةؓ ومثل ذلك الاحتمال يجری فی كل حديث معنعن ثبت فيه سماع الرّاوی عن المروی عنه كثيرا ، فيمكن لكل هئولآء الرّواة الذين ثبت سماعهم أن ينزلوا فی بعض الرّواية ويسمعوها من تلاميذ شيوخهم فيرسلوا عنهم أحيانا ويسموهم أحيانا .

١٣ـ الرّوايات التی وردت بالإرسال مرّة و بالاتصال أخری من

قوله :وما قلنا من هذا موجود إلی قوله: وفيما ذكرنا منها كفاية لذوی الفهم

وما ذكرنا من صنيع الرّواة وهی الرّواية بالإسناد مرّة والإرسال أخری موجود فی كتب الحديث ومشهور عند الثقاة وأئمة أهل العلم ، وسنذكر أربع روايات من هذا القبيل لتكون أنموذجا للباقی .

الأولی : أن أيوب السختيانی وابن المبارك ووكيعاً وابن نمير وجماعة غيرهم رووا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: كنت أطيّب رسول اللّه ﷺ لحلّه ولحرمه بأطيب ما أجد .

وروى هذه الرّواية بعينها هئولآء الخمسة ،اللّيث بن سعد، وداود العطار، وحميد بن الأسود، ووهيب بن خالد، وأبو أسامة عن هشام قال أخبرني عثمان بن عروة عن عروة عن عائشة عن النبى ﷺ، ففى هذا الإسناد عثمان بن عروة واسطة بين هشام وأبيه عروة مع أنه لم يذكره فى الإسناد الأول .

الثّانية : روى هشام عن أبيه عن عائشة : قالت كان النبى ﷺ إذا اعتكف يدنى إليّ رأسه فأرجله وأنا حائض .

وروها بعينها مالك بن أنس عن الزهرى عن عروة عن عمرة عن عائشة عن النبى ﷺ وفى هذا الإسناد عمرة واسطة بين عروة وعائشة مع أنه لم يكن فى الإسناد السّابق .

الثالثة : روى الزهرى وصالح بن أبى حسّان عن أبى سلمة عن عائشة كان النبى ﷺ يقبّل وهو صائم ، ورواها يحي بن أبى كثير فقال : أخبرنى أبو سلمة أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن عروة أخبره أن عائشة أخبرتها أن النبى ﷺ كان يقبّلها وهو صائم - ففى هذا الإسناد بين أبى سلمةؓ وعائشةؓ واسطتان عمر بن عبدالعزيز وعروة، ولم يكن بينهما فى الإسناد الأول واسطة قطّ .

الرّابعة : روى ابن عيينة وغيره عن عمرو بن دينار عن جابر قال: أطعمنا رسول الله ﷺ لحوم الخيل ونهانا عن لحوم الحمر الأهلية ورواه حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن محمد بن على عن جابر عن النبى ﷺ ،

أنظر هذا الأسناد فإن محمد بن علي واسطة بين عمرو بن دينار وجابر، ولم يكن بينها واسطة في الإسناد السّابق .

وامثال هذه الرّوايات يطول بذكرها الكلام ،بل فيماذكرنا منها كفاية لذوى الفهم ، فقد ثبت من هذه الرّوايات المذكورة أن المعنعن (بالكسر) أرسلها مع ثبوت السّماع من شيخه في غيرهذا الإسناد فالشريطة ملغاة لاتجدى شيئا ،والصّواب هو الإمكان(إمكان اللّقاء) الذى ذكرناه، وهو كاف في قبول المعنعن (بالفتح) .

١٤ ـ تقديم الإستشهاد على دعواه

وسرد الإمام مسلم رواية أحد عشر تابعيا عن أحد عشر صحابياً ثمّ قال : فكلّ هئولآء التابعين الذين ذكرنا روايتهم عن الصحابة الذين سمّيناهم لم يحفظ عنهم سماع علمناه منهم في رواية بعينها، ولاأنّهم لقوهم في نفس خبر بعينه "أى لم يثبت سماع هئولآء الصحابة في رواية بعينها وما ثبت لقائهم إيّاهم في خبر من الأخبار المعينة " و(مع ذلك) تلك الأسانيد عندذوى المعرفة بالأخبار والرويات من صحاح الأسانيد ،لانعلمهم (أصحاب المعرفة) وهنّوا منها شيئا قطّ ، ولاالتمسوا فيها سماع بعضهم من بعض ؛ إذالسّماع لكل واحد منهم ممكن من صاحبه غير مستنكر ؛ لكونهم جميعا كانوا في العصر الذى إتفقوا فيه.[١]

(١) : كمال المعلم مع صحيح مسلم (١٨٧:١) .

١٥ـ إيراد الإشكال على قول المعاصر من قوله: فإذا كانت العلّة عند من وصفنا إلى قوله: أو بالصّعود فيه إن صعدوا

والحاصل أنه لو كانت العلّة لعدم الاحتجاج بالمعنعن عند من وصفنا فسادقوله هوإمكان الإرسال في الرّواية التي ليس فيها التصريح بالسّماع مع ثبوت السماع في الطريق الآخر لزمه ترك الإحتجاج بكل خبر ليس فيه تصريح السماع ، فان قوله بضرورةالعلم بالسّماع وعدم الإكتفاء بإمكان اللقاء وامكان السماع يقتضي ذلك، إذفي كل خبر ليس فيه تصريح بالسماع هذا الإمكان موجود، فليس لهذا الزاعم أن يحتجّ بشيء من الرّوايات إلاّ بما فيه تصريح بالسماع ، وهو باطل لما بيّنا من كثرة روايات أرسلها الثقاة من شيوخهم مع ثبوت سماعهم منهم في غير تلك الطرق ؛ فإن هئولآء الثقاة والأئمّة كانوا يرسلون الحديث تارةً من غير ذكر شيوخهم ، وكانوا ينشطون ويسندون أخرى كما سمعوا ، فكانوا يخبرون بالنزول والإرسال كما كانوا يخبرون بالصّعود والإسناد .

١٦ـ مخالفة قول المعاصر عن الجمهور من قوله: وما علمنا أحدا من أئمّة السّلف إلى قوله : كما ادعى الذى وصفنا قوله من قبل

وما علمنا أحدا من أئمّة السلف النّقادين في الأخبار وأسانيدها مثل أيوب السختياني، وابن عون، ومالك بن أنس ،وشعبة بن الحجّاج، ويحي بن سعيد القطّان ،وعبدالرّحمن بن مهدى ،ومن بعدهم من المتاخرين من علماء

الحديث أنّهم تفصّحوا عن السماع فى الأسانيد التى ليس فيها تصريح بالسماع كما إدّعاه الذى ذكرنا فساد قوله وضعف رأيه من قبل .

١٧- عدم قبول رواية المعَنعِن المدلّس من غير ثبوت السماع من قوله : وإنما كان تفقّد من تفقّد إلى قوله: سمعنا

نعم إذا كان المعنعن معروفاً بالتدليس ومشهورا به، فلا بدّ من التفتيش عن سماعه وتفقّد روايته ليزول مظنّة التدليس، وأمّا اشتراط ذلك التفتيش لغير المدلّس على الوجه الذى زعم معاصرنا فماسمعناه من أحد من الأئمّة المذكورين ولامن غيرهم .

١٨- ذكرالمثال الإلزامى من قوله : فمن ذلك أن عبد اللّه بن يزيد إلى قوله بضعف فيهما

وهذا عبد اللّه بن يزيد الصحابىّ رض الأنصارى قد رأى النبى ﷺ وقد روى عن حذيفة ، و أبى مسعودالأنصارى بالعنعنة حديثا يسنده إلى رسول اللّه ﷺ وليس فى روايته عنهما ذكرالسماع منهما ولا حفظنا فى شئ من الرّوايات الأخر أن عبد اللّه بن يزيد لقيهما وشافههما قطّ ولاوجدنا ذكر رؤيته إيّاهما فى رواية بعينها، ولم نسمع أحدا من أهل العلم ممّن مضى وممّن أدركنا أنه طعن فى هذين الخبرين بضعف فيهما لأجل إمكان الإرسال ، بل هما وما أشبههما مما فيه إمكان الإرسال من صحاح الأسانيدوقويّها عند من لاقينا من أهل العلم بالحديث .

١٩ـ خبر المعَنعِن غير المدلّس حجّة عند الجمهور، من قوله : بل هما وما أشبههما إلى قوله : حتى يصيب سماع الرّاوى عمن روى عنه

بل هذان الخبران وما أشبههما من سنن وآثار فى كون راويها غير مدلّس حجّة وتعدّ من صحاح الأسانيد وقويّها، عند أهل العلم بالحديث، وإن كانت عند من ذكرنا قوله واهية مهملةً مالم يثبت سماع الرّاوى ممّن روى عنه.

٢٠ـ تقديم الاستشهاد على دعواه من قوله : ولو ذهبنا نعدّ الأخبار إلى قوله : واللّه المستعان على دفع ما خالف مذهب العلماء

وأكّد الإمام مسلم مرّة أخرى وقال : مامعناه إن هذا القول المحدث فى ضعف الأحاديث لعلّة إمكان الإرسال أقلّ من أن يذكر ويهتم بشأنه ويثار ذكره ؛ فانه قول مختلق خالف فيه عن السلف وأنكره الخلف، فلاحاجة فى ردّه باكثر ممّا ذكرنا ، وطوّلنا الكلام فيه مخافة اغترار الجهلة بقوله ، وحذرا عن شرور العاقبة فى ترك النكير على الباطل .ونستعين باللّه ونتوكّل عليه على دفع من خالف مذهب العلماء .

٢١ـ تلخيص ماقال الإمام مسلم فى الحديث المعنعن

والحاصل أن مسلما ادّعى إجماع العلماء قديمًا وحديثًا على أن المعنعن (وهو الإسناد الذى فيه فلان عن فلان) محمول على الإتصال والسماع إذا أمكن لقاء من اضيفت العنعنة إليهم بعضهم بعضا، ولكن بشرط

برا ئتهم من التدليس .

ونقل عن بعض أهل عصره أنه قال لا تقوم الحجّة بها ولا تحمل على الاتصال حتّى يثبت أنهما التقيا فى عمرهما مرّة فاكثر، ولايكفى نفس امكان تلاقيهمافى الحجيّة .

قال مسلم : وهذا قول ساقط مخترع مستحدث لم يسبق قائله فيه ولا مساعد له من أهل العلم عليه ، وأن القول به بدعة باطلة .

وأطنب الإمام مسلم على قائله، واحتجّ بكلام مختصره : أن المعنعن عند أهل العلم إذا ثبت التلاقى بين الرّواى ومن روى عنه محمول على الإتصال مع احتمال الإرسال ، [1] فكذا إذا أمكن التلاقى و لكن لم يثبت عملاً .

٢٢ـ محاكمة الحافظ ابن حجر بين الإمامين مسلم والبخارى

قال الشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر : من حكم على المعنعن بالانقطاع مطلقا شدّد ، ويليه من شرط طول الصحبة، ومن اكتفى بالمعاصرة سهّل ، والوسط الذى ليس بعده الاّ التعنت مذهب البخارى ومن وافقه .

وما أورده مسلم عليهم من لزوم ردّ المعنعن دائما لاحتمال عدم السّماع ليس بوارد ؛ لأن المسئلة مفروضة فى غير المدلّس ومن عنعن مالم يسمعه فهو مدلّس . (فتح الملهم ١ ـ ٤١)

(١) مكمل إكمال الإكمال على صحيح مسلم للسنوسى . ١ـ ٢٩

٢٣ـ محاكمة الإمام النّووى بين مسلم وبين من ردّ عليه

وهذا الذى صار إليه مسلم قد أنكره المحقّقون ، وقالوا: هذا الذى صار إليه مسلم ضعيف ، والذى ردّه هو المختار الصحيح الذى عليه أئمة هذا الفن على بن المدينى والبخارى وغيرهما، ودليل هؤلآء فيما ذهبوا إليه أن المعنعن عند ثبوت اللّقاء إنما يحمل على الاتصال لأن الظاهر ممّن ليس بمدلّس أنه لايطلق ذلك إلاّ بعد السّماع ،ثم الاستقراء يدلّ عليه ؛ فإنّ عادتهم أنهم لايطلقون ذلك إلاّ فيما سمعوه، بخلاف المدلّس فإنّه يفعل ذلك فيما لم يسمع ، ولهذا رددنا رواية المدلّس، فإذا ثبت التلاقى غلب على الظن الاتصال ، والباب مبنى على غلبة الظن ، فاكتفينا به، وليس هذا المعنى موجودافيما إذا أمكن اللّقاء ولم يثبت؛ فإنه لايغلب على الظنّ الاتصال، فلايجوز الحمل على الاتصال بل يصير كالمجهول، فروايته مردودة لاللقطع بكذبه أو ضعفه بل للشك فى حاله . (ملخّص النووى ١ ـ ٢١)

٢٤ـ محاكمة الشيخ العثمانى صاحب فتح الملهم

وبعد البحث الطويل فى الفرق بين التدليس والإرسال الخفى يقول :

وإذا عرفت هذا فما اعترض به مسلم بن الحجّاج على البخارى فى اشتراطه اللقاء والسماع لقبول المعنعن وعدم اكتفائه بالمعاصرة مع إمكان اللقاء والسماع قوى عندى، فان ثبوت اللقاء والسماع مرّة لايستلزم سماع كل خبر وكل حديث حتى يدلّ اللّقاء على السماع ، فيلزم على أصله (مشترط.

اللقاء) أن لايقبل الإسناد المعنعن أبدًا ، فإن قلتم : إنمايكون هذا عند احتمال التدليس ، والمسئلة مفروضة في غيرالمدلّس، قلنا : هذا الجواب بعينه يكفي لدفع احتمال الإرسال في صورة المعاصرة مع إمكان اللّقاء والسماع فانه أيضًا تدليس حقيقة كما قررنا (فيما سبق)ولعلّ مسلما يسمّيه تدليسًا وإن سمّاه بعضهم إرسالاخفيًا بل هو أشدّ وأشنع من التدليس،كما قال إبن عبد البر.

والنّزاع إنماكان في غيرالمدلّس ، فمحض الإصطلاح من البعض على التسمية لايتغيّر به أحكام القبول والرد، ولايتبدّل به الحقيقة .

٢٥ـ الجواب عن إشكال الحافظ ابن حجرؒ

وأمّا ما قاله الحافظ من عدم كفاية المعاصرة وحدها في عدم خوف التدليس بل لابدّ من اعتبار اللقاء أيضائم استدلاله بإطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين ،كأبي عثمان النهدي، وقيس بن أبي حازم عن النبي صلى ﷺ من قبيل الإرسال ، لامن قبيل التدليس فمحجوج بما قال على القاري : من أن المخضرمين إنّما لم يعدّو إرسالهم من قبيل التدليس لأنّه من قبيل الإرسال الجلي ؛ وذلك لأنّ المخضرم من عرف عدم لقائه النبي ﷺ لامن لم يعرف لقائه وبينهما فرق .

وكلام مسلم في الإكتفاء بالمعاصرة مع احتمال اللّقاء والسماع إنما يكون في الإسناد المعنعن ، والفرق بين عدم الثبوت وثبوت العدم ظاهر .

٢٦ـ والجواب عن إشكال صاحب فتح المغيث

قال فی "فتح المغيث" : وما خدشه به مسلم من وجود أحاديث اتّفق الأئمة على صحتها مع أنها مارويت إلاّ معنعنة ولم يأت فی خبر قطّ أنّ بعض رواتها لقی شيخه فغير لازم ؛ إذ لايلزم من نفی ذلك عنده نفيه فی نفس الأمر انتهى ـ قلت : نعم لايلزم من نفی الثبوت عنده نفيه فی نفس الأمر، إلاّ أن إدّعاء إمام حجّة مثل الإمام مسلم نفيه بالإستقراء التّام لايقاوم بهذا الإمكان العقلی المحض، بل اللازم على مخالفه أن يبرهن على إثبات مانفاه حتى يظهر خطأه وقصور استقرائه وإلاّفالاحتمالات العقلية المحضة لاتؤثرفی إبطال ماادّعاه (مسلم) كما لايؤثر مثل هذا الاحتمال بعينه فی إبطال حجيّة خبرالواحد بعد ثبوته على شريطتهم .

٢٧ـ الجواب عن إشكال الإمام النووی

وأما قول النّووی : فيما إذا أمكن اللقاء ولم يثبت بعد أنه لايغلب على الظنّ الاتصال، وإذا ثبت التلاقی مرّة غلب على الظنّ الاتصال ، فمدفوع بحصول غلبة الظنّ لغيره من أمثال مسلم بن الحجّاج وجماهير أهل العلم رحمهم اللّه (ملخص فتح الملهم ١:٤١و٤٢).

هذه نهاية مابدأت به من سيرة الإمام مسلم ومنهجه وتسهيل مقدمته، والمسئول من اللّه تعالى القبول والمأمول منه الأجر والرحمة

واللّه أعلم بالصّواب

فهرس الموضوعات